أمانــة القدس

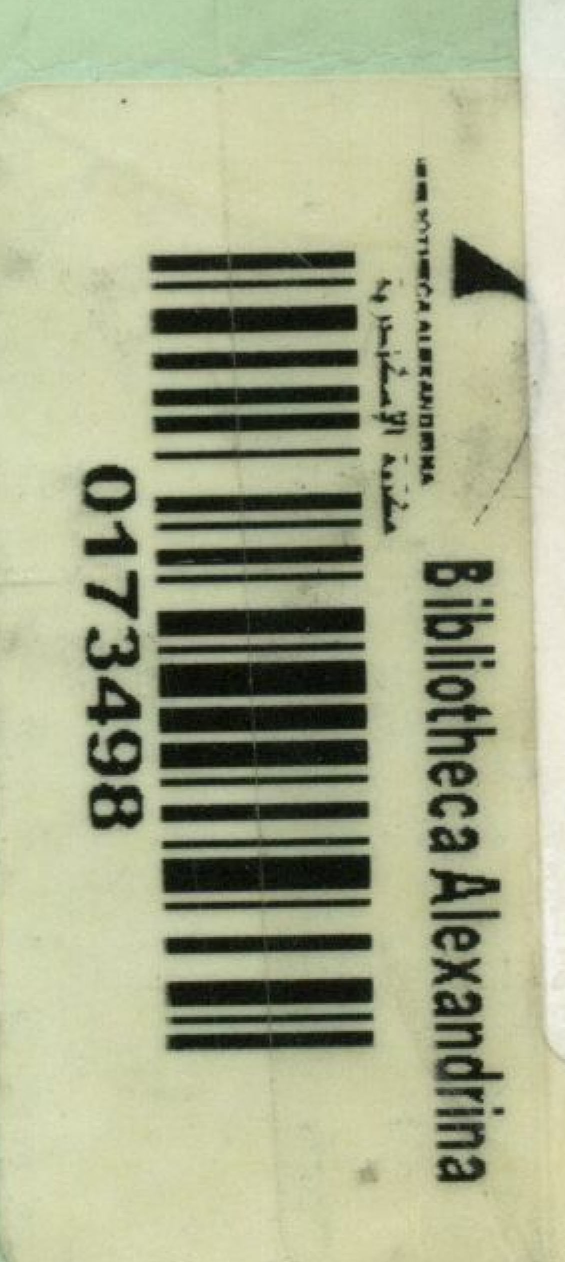
المؤامرات الاســرائيليــة

على القــدس

مـا بـيـن ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥

روحي الخطيب

أمــين القدس





المؤامرات الاسرائيلية

على القدس

ما بين ١٩٦٥ — ١٩٧٥

روحي الخطيب

امين القدس

مقدمـــة

المؤامرات الاسرائيليــة ضد القدس ، انتقلت في السنوات العشر الاخيرة من مرحلة التخطيط المكتوم ، الى مراحل التنفيذ المكشوفة ، مستهدفــة تهويد المدينة المقدســة ، سيادة وأرضا وعقارا واقتصادا وحضارة وسكانــا ، مستخدمة في سبيل ذلك اجراءات ووسائل تعسفية واجراميــة مخالفة للاعراف الانسانيــة وللمواثيق الدولية ولقرارات هيئة الامم ومجلس الامن ومنظمــة اليونسكو ولجنة حقوق الانسان ، مسرعة في تنفيذهــا تسابق الزمن لوضع العالم امام أمر واقع .

ورغم توقف القتال على جميع الجبهات في الشرق الاوسط ، فان حرب القدس ، ما زالت تشتعل ، وكل يوم تاكل المزيد من عربها ــ أهل المدينة والبلاد الاصليون ــ وتاكل المزيد من حضارتها العربيــة ، وتستبدلهم وتستبدلهــا بأجنبي مستورد من الصهيونيين ، وبحضارة صهيونية تغير معالم المدينــة ، وتغير طابعها الفريد الــذي اشتهرت به ، وكل يوم تنهش هذه الحرب الاجرامية جزءا من المقدسات الاسلامية ، وكل يوم تلحق الاذى بجزء في اثر جزء من المقدســات المسيحية الاخرى في المدينــة ومــا حولها .

وفي هذه الاجواء المقلقة والمهددة للكيان العربي في المدينة المقدسة وللكيانين الاسلامي والمسيحي فيها ، رأى « مركز الابحاث » في بيروت أن يشركني في كشف ابعاد هذه المؤامرات الصهيونية الخطيرة ضد البلد المقدس ، وضــد امجاده الخالدة وضد حاضره الدامي ، فطلب مني مشكورا ان اشارك في كتابــة بحث واقعي عن هذه المؤامرات الاجرامية ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ لينشره في عدد خاص يصدره المركز في مجلته الشهرية « شؤون فلسطينية » الذي سيصدر في مطلع سنة ١٩٧٥ ، والذي

يصادف الذكرى العاشرة لبدء الثورة الفلسطينية المباركة ولافتتاح مركز الابحاث — احد الاجهزة العلمية الفلسطينية المعززة لها — .

ولقد بادرت بارسال البحث الموضوعي المطلوب الذي راى فيه بعض الاخوان الذين أطلعتهم عليه ، مادة تصلح لكتيب ايضاحي للاجراءات الصهيونية المجرمة المتواصلة ، يجد فيه الاهل والاصدقاء والمهتمون بماساة القدس ، حوافز لمضاعفة الجهود للانقاذ وللتحرير .

ونزولا عند هذه الرغبة الاخوية ، أقدم هذا الكتيب وأتطلع مع كل محب للقدس وللمناطق العربية المحتلة العزيزة المشاركة في الاسهام ، كل بما يستطيعه ، في عمليات الانقاذ والتحرير والكرامة ، فقد طفح الكيل .

روحي الخطيب

أمين القدس

عمان : ١٨ ذي الحجة ١٣٩٤

١ كانون الثاني ١٩٧٥

المؤامرات الاسرائيلية على القدس
مــا بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥

١ ـ مقدمــة

المؤامرات الاسرائيلية على القــدس ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ ليست الا حلقة من سلسلة مؤامرات اليهودية العالميــة ـ عبر التاريخ ـ ضد القــدس بصورة خاصة ، وضد فلسطين والاردن وسوريا ولبنــان والعراق ومصــر وقبرص بصورة عامة غايتها البعيدة المدى كانت ولا زالت احتــلال جميع هــذه الاقطار واقامة دولة يهودية عليها ، اسمها « اسرائيل الكبرى » وتكون عاصمتها مدينة القــدس .

والقدس كما يريدها هرتسل ـ واضع قواعد الصهيونية ـ هي كما يقول بكل بساطة (اذا حصلنــا يوما على القدس ، وكنت لا ازال حيا وقــادرا على القيام بأي شيء فسوف أزيــل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيهــا ، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرونــا) .

٢ ـ تآمر الاستعمار الغربي مع الصهيونية

وللتوصل الى ذلك ، كان لا بــد للصهيونية العالمية من أن

تمهد لاحتلال فلسطين ثم التدرج باحتلال الاقطار العربية المجاورة وقبرص جزءا بعد آخر ، وقد رأى زعماء الصهيونية أن لا سبيل لهم الى ذلك الا عن طريق التحالف مع الاستعمار الغربي ، وقد تبع هذا التحالف عدد من المؤامرات كان أبرزها ما يلي :

أ * — مؤامرة كامبل بيترمان رئيس وزراء بريطانيا سنة ١٩٠٧ ،

الذي عهد الى لجنة تضم نخبة من رجال السياسة والقانون والعلم والاقتصاد من بريطانيين وأوروبيين بدراسة أسباب انهيار الامبراطوريات القديمة وأفضل الوسائل للحفاظ على الامبراطوريات القائمة ومن بينها البريطانية التي لم تكن الشمس لتغيب عن مستعمراتها آنذاك ، والتي أقرت الوزراة البريطانية آنذاك توصياتها والتي كانت خلاصتها ما يلي :

(ان الخطر ضد الاستعمار من آسيا وافريقيا ضئيل، ولكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسط . وهذا البحر هو همزة الوصل بين الغرب والشرق ، وحوضه مهد الاديان والحضارات ، ويعيش على شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان وكل مقومات التجمع والترابط هذا فضلا عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية . فماذا تكون النتيجة لو نقلت هذه المنطقة الوسائل الحديثة وامكانيات الثورة الصناعية الاوروبية وانتشر التعليم فيها وارتفعت الثقافة ؟ اذا حدث ما سلف ، فستحل الضربة القاضية بالاستعمار الغربي ،

---

* كتاب « اليهودية » تأليف الدكتور أحمد شلبي ص ٨٣ — ٨٥ .

وبناء على ذلك فانه يمكن معالجة الموقف على النحو التالي) :

اولا : على الدول ذات المصالح المشتركة ان تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وابقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل .

ثانيا : ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي .

ثالثا : تقترح اللجنة لذلك ، اقامة حاجز بشري قوي و «غريب» يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بافريقيا ، بحيث يشكل من هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة .

وان تسلسل الاحداث التي مرت بتاريخنا الحديث ليكشف لنا تبني الاستعمار لهذه التواصي والعمل بموجبها خطوة وراء خطوة ، تمثلت بالمؤامرات التي تلت ومنها :

ب ــ **مؤامرة وعد بلفور بتاريخ ١٩١٧/١١/٢** والذي تعهدت بموجبها بريطانيا لعميدي الصهيونية وقتذاك البارون روتشيلد والدكتور حاييم وايزمان ، تعهدت بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، والذي أصبح فيما بعد حجر الزاوية لانشاء دولة اسرائيل كحد بشري غريب وفاصل بين الشعب العربي من آسيا واخوانه في افريقيا .

جـ ــ مؤامرة معاهدة سيفر بتاريخ ١٠/٨/١٩٢٠

والتي جرت بين الحلفاء وتركيا والتي ثبتت مطلبين رئيسيين للحركة الصهيونية هما :

أولا : ان يعهد بادارة فلسطين ، عملا بأحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم الى دولة منتدبة .

ثانيا : أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ وعد بلفور الذي اصدرته الحكومة البريطانية في ٢/١١/١٩١٧ واقرته دول الحلفاء الاخرى فيما بعد .

د ــ مؤامرة اقرار مشروع صك الانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ ٢٤/٧/١٩٢٢ من قبل عصبة الامم التي كان مقرها جنيف ، وقد أدى هذا الانتداب الى فتح باب الهجرة اليهودية على فلسطين ، بحيث رفعت أعدادهم من (٥٦) الف في سنة ١٩١٨ الى حوالي (٦٥٠) الف في أوائل ١٩٤٨ ، كما سهل الانتداب البريطاني عمليات تحويل وبيع الارض بحيث زادت نسبة التملك الاسرائيلي من ٢٪ سنة ١٩١٨ الى ٥ر٦٦٪ سنة ١٩٤٨ وزيادة على ما تقدم فقد سمح الانتداب البريطاني لليهود باقامة وكالة يهودية لترعى شؤون اليهود في البلاد ، وقد تحولت هذه الوكالة في ١٥/٥/١٩٤٨ لتصبح أول حكومة اسرائيلية على القسم الاكبر من مساحة فلسطين .

هـ ــ **مؤامرة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين** بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ والذي قضى بتقسيم فلسطين الى ثلاثة أقسام هي :

الاول : قسم لاقامة دولة يهودية ، تكون مساحته ٥٦ر٣٥٪

من مجموع مساحة أراضي فلسطين في حين لم يكن اليهود يملكون حتى تاريخ التقسيم أكثر من ٦٦ر٥٪ من مساحة فلسطين ، ويضم القسم (٤٩٩٧٢٠) من اليهود ، كما يضم (٥٠٩٧٨٠) من العرب .

والثاني : أبقي للعرب ، أصحاب البلاد ليقيموا دولة عليها ، ومساحته ٤٣٪ من مساحة فلسطين مع انهم يملكون ٩٤٪ من مساحة فلسطين ، وكان يسكن هذا القسم (٧٥٠) الفا من العرب وعشرة آلاف من اليهود .

والثالث : دولي يضم مدينة القدس وبعض القرى العربية المجاورة ، ومساحته ٦٥ر٠٪ من مساحة فلسطين ، ويضم حوالي (١٥٠) الف من العرب ومائة الف من اليهود .

و ــ **مؤامرة اعلان تاسيس دولة اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥** ، ومسارعة معظم دول الامم المتحدة للاعتراف بها ، وكان في مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا .

وبانشاء دولة اسرائيل ، تم الفصل الاول من مؤامرات الاستعمار الغربي والصهيونية على ايجاد قوة غريبة فاصلة بين عرب الشرق الآسيوي وبين اخوانهم عرب المغرب الافريقي .

٣ ــ مؤامرة تقسيم القدس سنة ١٩٤٨

رغم الكميات الكبيرة من الاسلحة التي خلفها الانتداب

البريطاني لليهود ورغم تسهيل رجـال الانتداب لرجال المنظمات اليهودية باحتلال معظم قطاعات المدينة خارج الاسوار قبل رحيلهم نهائيا صبـاح ١٩٤٨/٥/١٤ ، رغم كل ذلك ، فقد استطاع أهـل القدس المدنيين وبالتعاون مع فئات قليلة من جيش الانقاذ والجهاد المقدس الدفـاع عن القليل الباقي من الاحياء العربية خارج السور والصمود أمـام الكماشة من القوى اليهودية من خـارج السور وداخله ، حتى جاء الجيش العربي الاردني وتمكن بالتعاون مع الفئات العربية المحاربة من صد الهجوم اليهودي أولا ، ثم أرغموا الفئات اليهودية داخل السور على الاستسلام وقـاموا بهجوم معاكس في صميم الاحياء اليهودية خارج السور ، وكادوا يسجلون انتصارا ساحقا ويرغمون القوات اليهوديـة المحاربة على الاستسلام لولا التآمر الانجليزي مرة أخرى من جهة ، والتآمر الدولي مرة أخرى من جهة ثانية ، وذلك بحيلولة البريطانيين الذين كانوا مسؤولين عن قيادة الجيش الاردني دون تموين القوى الاردنية المتقدمة بالذخيرة مدعين نفاذها ، وباعلان الهدنة الاولى التي مكنت الاجهزة اليهودية من تعديـل مواقفها بالمؤن للمحاصرين من السـكان وبالمحاربين وبالاعتدة وبالمزيد من السلاح من أوروبـا ومن الولايات المتحـدة الاميركية ، الامر الذي رجح كفتهم ومكنهم من الثبات في المواقـع التي تراجعوا اليها ثم دفعهم لتوجيه هجوم جـديد ، وجاءت الهدنة الثانية في ١٩٤٨/٧/١٥ فأوقفت القتال وأعقبها قرار مجلس الامن الدولي في ١٩٤٨/١١/٤ الذي قضى بسحب القوات واقامة خطوط هدنة دائمة ، وتلا ذلك اتفاقية جبل سكوبس بين الحكومة الاردنية الهاشمية والقوات الاسرائيلية ثم اتفاقيـات رودس بين كل من

مصر وسوريا ولبنان والاردن على انفراد مع حكومة العدو الاسرائيلي وكان من نتيجة تلك الاتفاقية المعقودة بينها وبين الاردن سلخ منطقة المثلث وقراه في قضاء طولكرم وضمها بسكانها لدولة العدو ، كما كان من جرائها تكريس مأساة تقسيم القدس واحتفاظ حكومة العدو الاسرائيلي بما يقارب من ٨٠٪ من مساحتها .

٤ ـ المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧

والحديث عن مؤامرات اسرائيل ضد القدس ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ يفرض على المتحدث ، أن يستعرض ولو بايجاز ، المؤامرات التي سبقت ، أي ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥ ، وهي الفترة التي استغلتها اسرائيل لتنفيذ مخططات التآمر اليهودي العنصري الحاقد لتحويل المدينة المقدسة الى مدينة يهودية تكون عاصمة لاسرائيل الكبرى ، واستطاعت خلالها وبمواصلة الدعم الاميركي من جهة ، وبالتعويضات المالية والعينية الالمانية الغربية السخية من جهة اخرى ، وبسكوت الامم المتحدة من جهة ثالثة ، استطاعت أن تنفذ عددا من المؤامرات ضد المدينة المقدسة سكانا وأرضا وعقارات وحضارة ومقدسات وتنظيما ، كان أبرزها المؤامرات التالية :

أولا : **اعلان القدس عاصمة لاسرائيل بتاريخ** ١٩٤٨/١٢/١١ ونقل مقر حكومتها من تل ابيب اليها ، وتبع ذلك تغاضي الامم المتحدة وسكوتها،ثم تقديم سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا أوراق اعتمادهم لرئيس حكومتها فيها في شهر تشرين أول ١٩٥٤ ، ثم نقل سفارات بعض دول أميركا اللاتينية اليها . كل هذه الاجراءات عززت

التحدي الاسرائيلي لقرارات الامم المتحدة وشجعتهم على الاسترسال في تنفيذ المزيد من المؤامرات .

ثانيا : **اصدار سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ١٩٥٠/٣/٣١ قانونا اسمه (قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠)** خولت بموجبه لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ١٩٤٧/١١/٢٩ ، بالنسبة لمواطني البلاد العربية وبعد ١٩٤٨/٩/١ بالنسبة للمواطن الفلسطيني

وبموجب هذا القانون وضعت سلطات اسرائيل ايديها على جميع الاملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس وكانوا يبلغون آنذاك حوالي ستين الفا ، وتقدر العقارات والاراضي الخاصة بهم حوالي ٨٠٪ من القسم المحتل آنذاك .

ثالثا : **اصرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منع اللاجئين من حق العودة** ، رغم القرار رقم (١٩٤) — فقرة (٣) الصادر عن الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والذي يتضمن ثلاثة مبادىء هي :

أ — اعادة اللاجئين الى بلادهم .

ب — ورد ممتلكاتهم اليهم .

ج — أو تعويضهم .

هنـــالك اكثر من مائة الف عربي من أهل مدينة القـــدس يعيشون خارج بلدهم وخـــارج فلسطين المحتلة ، ستين الفا منهم كانوا ضحايا النكبة الاولى سنة ١٩٤٨ وحوالي أربعين الفا من مواليدهم منذ ١٩٤٨ ولغاية اليوم ، وهؤلاء جميعا تحرمهم قوانين وانظمة الاحتلال الاسرائيلي من حرية العودة الى بـــلدهم ، بينما هي تسمـــح بالدخول الى فلسطين المحتلة والى القدس منها بالذات ، لاي يهودي من يهود العالم ومن اي قطر يكون أو اية جنسية يحمل .

رابعا : **فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها** الامر الـــذي رفع عدد سكان اليهود في القدس نفسها من حوالي مائة الف سنة ١٩٤٨ الى لا أقل من مائة وتسعـــين الفا في حزيران ١٩٦٧ وما يقارب (٢٥٠) الفا اليوم .

خامسا : **نقـــل وزارة الخارجيـــة والـــبرلمان ــ الكنيست ــ الاسرائيلي** بصفة مؤقتة سنة ١٩٥٢ للقدس وبناء عمارة خاصة له وافتتاحها في ١٩٦٦/٨/٣٠ كعملية تعزيـــز للكيان الاسرائيلي في المدينة المقدسة وكجزء من مخطط لنقل جميع الوزارات والمصالح الحكومية لها فيما بعد وتكريسا للمدينة كعاصمة لاسرائيل ومواصلة لتحدي قرار الامم المتحدة القاضي بتدويل المدينة .

سادسا : الاعداد عسكريا لاحتلال القسم الباقي من القدس

واذكر بالمناسبة أن أحد قناصل الدول الاجنبية نقل الي في ربيع ١٩٦٦ ملاحظتين هامتين الاولى منهما كانت خلاصة ما سمعه عن جلسة لبلدية القدس المحتلة آنذاك ومضمونها أن بعض أعضاء المجلس البلدي الاسرائيلي تقدم باقتراح لبناء دار جديدة لبلديتهم لكن رئيسهم ، وهو الحالي ، ويدعى تيدي كوليك — وهو صهر الرئيس الاسرائيلي المتوفى دافيد بن غوريون — عارض الاقتراح وقال لاصحاب الاقتراح (نؤجل الموضوع قليلا حتى نحتل القسم الثاني من القدس ، وعندها نشيد دارا لائقة لعاصمة اسرائيل) . والملاحظة الثانية ، تقول أنه (أي القنصل الاجنبي) كان يرى جموع طلبة المدارس الاسرائيلية تقاد الى الحد الفاصل لشقي القدس وتلقن تاريخ اسرائيل من وراء الاسلاك الشائكة متوخين من وراء ذلك اثارة عواطفهم ودفعهم لبذل التضحيات في سبيل احتلال القسم الباقي من القدس وفلسطين لاقامة اسرائيل الكبرى .

واذكر أني قمت بنقل هاتين الملاحظتين في حينها للمسؤولين بالقدس ، كما أذكر أنني سمعت منهم أن قواتنا لهم بالمرصاد .

٥ — المؤامرات الاسرائيلية ضد القدس ما بين ١٩٦٧ — ١٩٧٤

لقد كان احتلال اسرائيل للقسم الثاني من القدس حلم الاجيال اليهودية ، ولم يكد يتم صباح ١٩٦٧/٦/٧ ، حتى بدأ عرب القدس

يفاجؤون بما أعد لهم ولمدينتهم من مؤامرات ومآس استهدفت ولا تزال تصفيتهم تدريجيا ، ومصـــادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم واذابة اقتصادهم وتغيير معالم البنـــاء التي اشتهرت بها مدينتهم واستبدال كل ذلك بالانسان الاسرائيلي والملكية والحضارة والمقدســـات والتنظيم الاسرائيلي وبالاختصار تهويد المدينة بأقصى ما يمكن من السرعـــة متحدين بذلك جميع المواثيق الانسانية ، غير عابئـــين بالشكاوى العربيـــة أو بالقرارات الدولية ولسان وقلب كل فرد منهم وكل هيئة بينهم دينيا كان أو علمانيا أو عسكريا يردد قول هرتسل :

(اذا حصلنا يومـــا على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأي شيء ، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدسا لدى اليهود فيها ، وسوف أحرق الآثـــار التي مرت عليها قرونا) وكان أبرز مـــا كشفوه ونفذوه من هذه المؤامرات خلال السبع سنوات الماضية مـــا يلي :

أولا : **استعمال الارهاب كوسيلة لطرد السكان** ــ فقد لجأوا في اليوم الاول من الحرب والايام التي تلته وبرغم انسحاب القوات العربية منذ اليوم الثاني من القتال ، لجأوا الى امطار المدينة وسكانها ، خارج السور وداخله بوابل من القصف المتواصل بالقنابل المحرقـــة جوا وأرضا ، وبموجـــات من رصـــاص الرشاشات ، مما أدى الى استشهاد حوالي (٣٠٠) مدني من بينهم عائلات بكاملها داخـــل منازلهم وبعضهم بالطرقات والازقة ، أثناء فزعهم وهروبهم من جحيم النيران المسلطة

عليهم وقد دمرت القنابل وأحرقت مئات من العقارات السكنية والتجارية خارج السور وداخله ، والحقت أضرارا فادحة بعدد من الكنائس والمساجد والمستشفيات ومن بينها كنيسة القديسة حنه داخل السور (وكانت تعج بأكثر من ثلاثمائة من اللاجئين الوافدين اليها من خارج السور) وكنيسة كلية شميدت خارج باب العمود ، والواجهة الامامية للمسجد الاقصى ومئذنة باب الرحمة ومستشفى أوغستا فكتوريا على جبل الزيتون (وكان مكتظا بالجرحى والمرضى) .

ولقد تسببت هذه الموجات من الجرائم والارهاب الوحشي آنذاك بنزوح حوالي خمسة آلاف من السكان المدنيين معظمهم من اللاجئين سابقا .

ثانيا : **استعمال النسف والهدم كوسيلة ثانية لطرد أعداد أخرى من السكان**

وكان الاجراء الثاني ، سلسلة من أعمال الهدم والنسف لاملاك عربية داخل السور وخارجه ، بدأت في ١٩٦٧/٦/١١، اي بعد اربعة أيام من الاحتلال وفي اقل من أسبوع ازيل من الوجود العربي في المدينة ما يلي :

١٣٥ دارا للسكن في حي المغاربة الملاصق للمسجد الاقصى يسكنها ٦٥٠ عربيا .

٢ مسجدان احدهما مسجد البراق الشريف والآخر ملاصق لـه .

١ مصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن داخل السور يعمل فيه مائتا عاملة وعامل عربي .

٢٠٠ مائتا منزل ومخزن في المناطق الحرام .

وكان من نتيجة عمليات الهدم والنسف الاولية هذه ، تشريد ما يقارب من الف عربي آخر من أهل القدس وسكانها .

ثالثا : **ضم القدس اداريا وسياسيا لاسرائيل**

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ ، وخلال اليومين التاليين ، أصدرت سلطات اسرائيل المحتلة ، ببرلمانها وحكومتها وقوات دفاعها ، ثلاثة قرارات استهدفت بالتتابع تهويد السيادة والادارة والبلدية (الامانة) العربية .

ففي ١٩٦٧/٦/٢٧ ، أصدر البرلمان الاسرائيلي ، قرارا على شكل اضافة فقرة الى قانون اسرائيلي اسمه (قانون الادارة والنظام لسنة ١٩٤٨) وقد خولت تلك الفقرة حكومة اسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الارض ترى حكومة اسرائيل ضمها الى ارض اسرائيل .

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ أصدر سكرتير حكومة اسرائيل أمرا أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧) اعلن فيه أن مساحة ارض اسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالامر ، هي خاضعة لقانون قضاء وادارة الدولة الاسرائيلية . ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم امانة مدينة القدس أي بلدية القدس ، التي تقع تحت الحكم الاردني العربي وهي تقع

ما بين المطار وقرية قلنديا شمالا ، وبيت حنينا غربا ، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوبا ، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقا ، ويقطنها حوالي المائة ألف من السكان العرب ، أصبحوا بموجب هذا الامر وبدون أخذ موافقتهم ، أصبحوا خاضعين وتابعين للقانون وللسيادة الاسرائيلية مباشرة .

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ ، اصدر جيش الدفاع الاسرائيلي أمرا يقضي بحل مجلس أمانة القدس أي بلدية القدس العربي المنتخب من سكان القدس ، وبطرد أمين القدس (أي رئيس بلديتها) من عمله وبالحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة .

وقد نفذت السلطات العسكرية الاسرائيلية المحتلة هذه القرارات والاوامر بشدة ، فاستولت على جميع ممتلكات وأثاث واجهزة وسجلات الحكومة الاردنية ودوائرها ومحاكمها واستولت كذلك على جميع ممتلكات واجهزة وأثاث وسجلات أمانة القدس العربية والحقتها بدوائرها ومحاكمها وبلديتها الاسرائيلية ، ثم الغت جميع القوانين والانظمة الاردنية واستعاضت عنها بالقوانين والانظمة الاسرائيلية وفرضت بالقوة جهازا عسكريا اسرائيليا ، وأخضعت جميع السكان العرب لحكمه وجبروته .

اعترض عرب القدس وعرب الضفة الغربية والحكومة الاردنية على هذه الاجراءات ، وأوصلوا شكاواهم الى هيئة الامم ، فأصدرت الهيئة قرارات بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ و

١٩٦٧/٧/١٤ ، اعتبرت بموجبها جميع اجراءات اسرائيل باطلة وطالبتها بالغائها والعدول فورا عن اتخاذ اي عمل من شأنه تغيير الوضع بالقدس ، ولكن اسرائيل لم تذعن وواصلت استكمال سلسلة مؤامراتها ضد القدس .

رابعا : تهويد الاقتصاد العربي

ولاحكام عملية الضم الاداري والسياسي ، أقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ومنذ الايام الاولى لاحتلال المدينة، عددا من مراكز الحدود الجمركية على الطرق والمنافذ التي تربط القدس بالمدن والقرى العربية الملاصقة والمجاورة ، واعتبرت القدس منطقة أجنبية بالنسبة لهذه المدن والقرى ، اقتضي في بادىء الامر الحصول على تصريح عسكري للداخل اليها أو الخارج منها ، ثم الغي فيما بعد ، ثم أتبعت ذلك بسلسلة من الاجراءات التي تهدف الى تصفية الاقتصاد العربي واذابته تدريجيا في بوتقة الاقتصاد الاسرائيلي ، فأغلقت البنوك العربية القائمة ، وهي : العربي ، والقاهرة ـ عمان ، والعقاري ، والاردن ، والاهلي وانترا ، وصادرت أموالها كما أغلقت لفترة معينة البنكين الغربيين الآخرين العثماني والبريطاني ، واستبدلت العملة الاسرائيلية بالعملة الاردنية ومنعت ادخال أي انتاج زراعي أو صناعي أو أية سلعة من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس والضفة الغربية ، الى أسواق القدس بينما اباحت في الوقت نفسه ادخال جميع أنواع البضائع والمنتجات

الاسرائيلية اليها .

ولقد أدى هذا المنع ، الى حرمـــان سكان القدس العرب من استهلاك الانتاج العربي ، حتى ولو كان هذا الانتاج من مزارعهم أو مصانعهم الخاصة،واضطروهم الى شراء حاجياتهم الضرورية من السلع الاسرائيلية والانتاج الاسرائيلي ، وفتح باب التعامل الاجباري بين بعض التجار العرب وبين بعض التجار الاسرائيليين ، كمـــا حرم المنتج العربي المجـــاور من أسواق كانت تستهلك قسما كبيرا من انتاجه . وأدى هـــذا الحرمان الى تقليص بعض هـــذا الانتاج وبالتالي تخفيض الايدي العاملة فيه واضافتها اما الى طائفة العاطلين عن العمل أو التحاق بعضهم أمـــام ضغط الحياة للعمـــل لدى السلطات المحتلة أو احدى مؤسساتها أو أماكن العمل فيها .

وشجع هذا المنع ، فريقـــا من المنتجين الزراعيـــين والصناعيين في الضفة الغربية لمراجعة السلطات المحتـــلة لتسهيل نقل انتاجهم أو بعضه الى أسواق الضفة الشرقية من الاردن ، وكأنما جرى ذلك ضمن تخطيط اسرائيلي واســـع يقصد به التفريج الجزئي عن هذا الانتاج مقابل تثبيت المنع عن القدس ومقابل تأكيد فصلهـــا عن الضفة الغربيـــة واكراه المواطنين من جهة والجـــانب الاردني من جهة أخرى على استساغة هذه الاجراءات وقبول الامر الواقع .

خامسا : اجراء احصـــاء لسكان القـــدس بعد الاحتـــلال ومصادرة أمـــلاك الغائبين منهـــم

وفي ١٩٦٧/٧/٢٥ أجرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي احصاء عاما لسكان القدس سجلت بموجبه اسماء جميع الموجودين فيها من مواطنين واجبرتهم خلال ثلاثة اشهر ، على الحصول على بطاقات هوية اسرائيلية (وهـذه الهويات لا تفرض على حامليها الجنسية الاسرائيلية) .

وكنتيجة لهذا الاحصاء اعتبرت تلك السلطات جميع أبنـاء القدس الغائبين بحكم العمل أو طلب العلم أو الزيارة أو النازحين بسبب الحرب ، اعتبرتهم جميعا غائبين وحرمتهم من حق العودة لبلدهم .

وبعد اكتمال عمليتي ضم القـدس واجراء الاحصاء السكاني فيها،سارعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد ، وفتحت مكاتب حكوميـة بالقدس وباشرت بتسجيل جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أولئك الغائبين . وكنتيجة لهذه الاجراءات وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي أيديها على مسـاحات واسعة ممـا تبقى لعرب القدس من أراض وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات ، كما حجزت وما زالت تحجز ما يصل الى علمها من أموال منقولة وأسهم شركات تخص أولئك الغائبين ، وتحول الجميع الى أمـلاك يهودية أو واقعة تحت تصرف اسرائيل ، لتهويدها تدريجيا ، كما فعلت بأملاك العرب الذين طردوا أو كانوا غائبين في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ .

سادسا : نهب ومصادرة أملاك المقيمين

وكجزء من المخطط الاسرائيلي لتهويد القدس ، فان سلطات الحكم الاسرائيلي لم تكتف بما وضعت أيديها عليه من أراض وعقارات الغائبين سنة ١٩٤٨ أولا ، وما تلاها بعد حرب سنة ١٩٦٧ ثانيا ، وتشكلان معا حوالي ٨٤٪ من أملاك عرب القدس ، حتى سارعت لاغتصاب ما تبقى من أراضي وأملاك ، قطعة بعد قطعة ، مستندة في كل عملية منها الى قانون من القوانين التي وضعتها هي أو التي وضعتها حكومة الانتداب قبلها ، وكلها غير شرعية ومخالفة للقوانين وللقرارات الدولية ولميثاق حقوق الانسان ، واستنادا الى قانون وضعته حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣ اسمه (قانون الاراضي — استملاك للمصلحة العامة — لسنة ١٩٤٣) بدأت سلطات الاحتلال منذ ١٩٦٨ باغتصاب مساحات كبيرة من الاراضي وأعداد كبيرة من العقارات العربية بحجة لزومها للغايات أو للخدمات العامة في المدينة . والغايات العامة ، كما يفسرها القانون الذي استندوا اليه ، هي ما كانت ستستعمل لخدمات السكان كالمستشفيات والمدارس والملاعب والحدائق العامة وخزانات المياه وغيرها ، وهذه لا تكون مساحتها في بلد مثل القدس أو ما حولها لتزيد عن بضع مئات من الدونمات على أكثر تقدير وليست بالآلاف ، كما نهبوا واغتصبوا وما زالوا ينهبون ويغتصبون ولغايات الاستيطان ، واستنادا الى هذا القانون وتلك الغايات ، قاموا خلال سنوات ١٩٦٨ — ١٩٧٤ بعمليات النهب التالية :

أ ـ في سنة ١٩٦٨ صادروا ما يقارب من أربعة آلاف دونم خارج أسوار القـــدس و (٥٩٥) عقارا تضم ١٠٤٨ شقة سكن و ٤٣٧ مخزنا ومكان عمل واربع مدارس وزاويتين اسلاميتين ومواقع مسجدين بعد هدمهما ، تقع داخل السور وتشكل بمجموعها اربعة أحياء عربية هي ـ القسم الجنوبي من باب السلسلة وحي المغاربة وحي الشرف وسوقي الباشورة والحصر ـ .

ب ـ في سنة ١٩٧٠ صـــادروا حوالي اثني عشر الف دونم ، قسم منها يقع في أراضي القـــدس والباقي وهو الاكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وهي قرى الرام وقلنديـــا وبيت حنينا شمالا ، والنبي صموئيل وبيت اكسا غربا ، وقرى بيت صفافا والشرفة وصور باهر جنوبا ، وأزالوا ما عليها من مساكن عربية وشردوا أهلها .

جـ ـ وفي سنة ١٩٧٢ صادروا خمسة آلاف دونم من أراضي قرى عناتا والعيزرية وتقع شرقي القدس .

د ـ وها هم يعلنون وضع أيديهم مؤخرا ، على سبعين الف دونم من أراضي الخان الاحمر الواقعة ما بين القـــدس وأريحا شرقا لينشؤا عليها مدينة صناعية .

وهم في كل عملية نهب للاراضي العربية ، يختارون المواقع التي تخدم استراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع

الاراضي المصادرة ، مطوقة لمن تبقى من عرب القدس وقراها غربا وشمالا وشرقا وجنوبا ، وجعلوهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها السكان الاسرائيليون بثلاثة أطواق ، الاول يطوق منطقة الحرم الشريف ، والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس ، الامر الذي يهدد الوجود العربي بالتقلص وبالتصفية .

سابعا : **الحفريات كوسيلة لتصديع وهدم العقارات العربية فوقها أو المجاورة لها داخل السور**

وبحجة الكشف على التاريخ اليهودي وهيكل سليمان بالقدس، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حفريات في أماكن متعددة من داخل الاحياء العربية المصادرة داخل السور والمناطق الملأصقة للحائطين الجنوبي والغربي من الحرم الشريف ، واتخذت من هذه الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من ابنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية ، والتسبب في انهيارها ثم هدمها واجلاء سكانها .

وقد استطاعت خلال السنوات السبع الماضية التغلغل مسافة ٢٣٠ مترا أسفل العقارات الوقفية الاسلامية الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف وبعمق ما بين (٩ — ١٠) أمتار وبعرض ستة أمتار ، وقد تسببت في تصدع الزاوية الفخرية (مقر مفتي الشافعية) ، وأربعة عشر عقارا ملاصقة لها وتلاصق المسجد الاقصى من الغرب ثم هدمها في حزيران ١٩٦٩ ، كما صدعت زاوية

اخرى تسمى رباط الكرد ومدرسة قديمة اسمها المدرسة الجوهرية سنة ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، وكلا العقارين يقـــع في منتصف العقارات الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف ، ويهدد انهيارها بتصديـــع وانهيار مـــا يقرب من ثلاثمائة عقار ملاصق ومجاور ومن بينهـــا اربع جوامـــع واقدم سوق عربي في القدس يسمى سوق القطانين ومئذنة قايتباي ــ اكبر مئذنة في الحرم ــ ويسكن في هذه المجموعة من العقارات حوالي ثلاثـــة آلاف عربي مهددون ــ اذا استمرت الحفريات ــ بالجلاء وبالتشرد وهو ما تهدف اليه سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وتوغلت الحفريـــات الجنوبية في اختراق الحائط الجنوبي للحرم الشريف والاروقة السفلية للمسجد الاقصى المبارك في أربعة مواقع ، الاول أسفل محراب المسجد الاقصى المبارك والثاني أسفل جامع عمر ــ الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الاقصى ــ والثالث تحت الابواب الثلاثـــة للاروقة الملاصقة للمسجد الاقصى ، وهنا توغلت عشرين مترا في داخل الحرم ، والرابع تحت الاروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الاقصى ، واصبحت هـــذه الحفريات كما يقول المهندسون التابعون للوقف الاسلامي والمشرفون على اعمار المسجد الاقصى ، أصبحت تهدد المسجد الاقصى وسور الحرم الجنوبي بالتصـــدع والانهيار .

لم يخف زعماء اسرائيل هدفهم من هـــذه الحفريات ، فقـــد سبق أن كشف وزير الاديان الاسرائيلي السابق في ١٩٧٠/١٠/٢٧ بحديث لمراسل جريدة (يديعوت) الاسرائيلية اليومية ونشرته في

عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٨ جاء فيه ما يلي :

(ان وزارة الاديان الاسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها الكشف الكامل عن حائط المبكى ، بهدف اعادة هذه الدرة الثمينة الى سابق عهدها وأضاف أن هذه العمليات هي عمليات تاريخية ومقدسة تهدف للكشف عن الحائط وهدم **وازالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق**) . انتهى الحديث .

كما نقلت جريدة (دافار) الاسرائيلية اليومية الاخرى في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٨/٢ حديثا للجنرال دايان — وزير الدفاع الاسرائيلي السابق جاء فيه — :

(يجب العمل على كشف واعادة ترميم كافة مـا يتعلق بأيام الهيكل الثاني . وافضل أن أرى السور كما كان في عهد الهيكل الثاني **ويمكن تصوير بقية الآثار وتخليدها وازالتها لانها تخفي وتمنع عنا رؤية الصورة كاملة كما كانت في حينها**) انتهى الحديث .

لقد أثارت هذه الحفريات علماء الآثار الاجانب وفي مقدمتهم الدكتورة كاتلين كنيون ، رئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس واستاذة علم الآثار في جامعة اكسفورد فكتبت رسالة نشرت في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٧ قالت فيها ما يلي :

(في حزيران ١٩٧٢ كتب في عدة صحف ان السلطات الاسرائيلية الدينية قامت بحفريات بجانب السور الغربي للحرم الشريف في القدس ، ولقد عدت لتوي من القدس واستطيع التأكيد

بأن التقارير لم تبالغ بما كتب .

وهنالك اشاعات بأن الحفريات ستستمر على طول سور الحرم حيث تنتشر أروع الابنية الاسلامية التي بنيت في القرون الوسطى . ان اتلاف مثل هذه الابنية تعتبر جريمة كبرى .

ولا يعقل أن يتم تشويه الآثار القديمة بمثل هذه الحفريات في عام ١٩٧٢ . كانت الحفريات في عام ١٨٦٠ الطريقة الوحيدة لاكتشاف القدس ، والآن يعتبر هذا النوع من الحفريات أسلوبا باليا في بلد يضم نخبة من علماء الآثار .

على الرأي العام العالمي تقديم كل دعم لايقاف مثل هذه الاعمال البربرية) انتهت الرسالة .

ومؤخرا أدانت منظمة اليونسكو بشدة استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على استمرارها لهذه الحفريات وطالبتها بالتوقف عنها فورا ، وقررت كعقوبة ايقاف جميع مساعداتها الثقافية والفنية والمالية لها .

وكان جواب اسرائيل على هذه الادانة ، تصاريح متلاحقة من حكومتها وزعمائها تعلن تصميمهم على استمرار الحفريات ، كما سارعت الولايات المتحدة باظهار عدم رضاها من هذه الادانة واتخاذ قرار بوقف مساعدتها المالية لليونسكو وتقدر بستة عشر مليونا من الدولارات ، وسيزيد مثل هذا الموقف المستنكر ، اندفاع اسرائيل واسترسالها لاستكمال اعتداءاتها الاجرامية ضد الحضارة العربية وضد سكان القدس العرب وضد المقدسات الاسلامية .

ثامنا : اجــلاء السكان العرب عن الاراضي والعقارات المصــادرة بالقــوة .

وهذا فصـــل آخر من مؤامرات السلطات الاسرائيليـــة ضد القدس وأهلها وسكانها العرب يكشف عن ناحيـــة من مأساة أهلنا وما يتعرضون له من اجلاء عن مساكنهم وأمـــاكن عملهم تمهيدا لاجلائهم عن مدينتهم ، خـــلافا للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٩٤٩/٨/١٢ وتحديا لقرارات هيئة الامم ومجلس الامن الدولي المتعاقبة حول مدينة القدس .

فقد بادرت سلطات الاحتلال في أعقـــاب اصدارها لاوامر المصادرة والاستملاك للاراضي وللعقارات العربية ، بادرت باصدار انذارات للمالكين تدعوهم بموجبها للتفاوض على تعويض لما يملكون، كما كانت في نفس الوقت ترسل انذارات أخرى لسكان تلك العقارات أو العاملين فيها أو الذين يستغلونها ــ ان كانت أراضي ــ تطلب منهم التفاوض على الاخلاء خـــلال مدة معينة ، وكانت في الحالتين ، تنذر الفريقين باتخاذ الاجراءات القانونية في حالة التخلف .

ولقد عارض المهددون بالاخلاء من عرب القدس كما عارض أصحاب العقارات ومعظمهم من سلالات عرب القدس لاجيال تمتد بعضها لثمانية قرون وبعضها لاكثر من اثني عشر قرنـــا ، عارضوا هذه الاجراءات ورفضوا التخلي عن املاكهم او مساكنهم أو محلات عملهم أو الاراضي التي يعيشون من زراعتها وارسلوا للسلطات المحتلة بمذكرات خطيـــة استنكروا فيهـــا هذه الاجراءات وأعلنوا عن معارضتهم لها ، كما أرسلوا نسخا منها في حينها للهيئات الدولية،

واعلنوا أن هذه العقارات والاراضي ، هي جزء من وطنهم ، وأن التفريط فيه خيانة ، وأنهم يرفضون أية مساومــة كما يرفضون التخليــة .

ولقد رفعت الحكومة الاردنية الشكوى تلو الشكوى في المحافل الدولية ضد هــذه الاعتداءات وصــدر عن مجلس الامن الدولي القرار تلو القرار وكلهــا تعتبر هذه الاجراءات باطلة وغير قانونية وتطالب سلطات الاحتلال الاسرائيلية بالغائها والتوقف عن الاستمرار بهــا .

ورغم كل ذلك ، فقــد واصلت تلك السلطات اخلاء هــذه العقارات والاراضي بالقوة ، **وتمكنت حتى اليوم من اجلاء ما يقارب من خمسة آلاف عربي من مساكنهم وأمــاكن عملهم داخل الاسوار، وما يقرب من الف من سكان خارج الاسوار ، وحرمت لا اقل من الف آخر من العمل في عمليات الزراعة في الاراضي المصادرة خارج الاسوار ويعيلون لا أقل من خمسة آلاف شخص ، وهي بالاضافة الى ذلك جادة كما نشرت صحف القــدس مؤخرا ، في ملاحقة الباقين منهم ويقدرون بحوالي الالف بالجلاء وبالتشرد .**

ولم تقف هــذه السلطات المغتصبة عند هذا الحد ، فقد كشفت لنا صحفهم مؤخرا عن مؤامرة جــديدة تستهدف اجلاء حوالي ثمانية عشر الفا من سكان الاحياء العربيــة داخل اسوار المدينة وخاصة الملاصقة والمجاورة لمنطقة الحرم الشريف من الجهتــين الغربية والشمالية ، فقد أوردت جريدة دافار الاسرائيلية اليومية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٥ تفاصيــل هذه المؤامرة التي تقرر

تنفيذها هـذا العام وتتضمن ما يلي :

أ ـ القيام بحملة اعلاميـة محلية وخارجية تزعم أن المستوى الصحي للعقارات العربية الواقعـة في أحياء الواد والسعدية وباب حطه والقرمي ، هي دون المستوى المطلوب وأن معظم العقارات القائمة فيها هي بحالة غير صالحة للسكن .

ب ـ توجيه انذارات من بـلدية الاحتلال لسكان هـذه الاحياء ويقدرون بثمانية عشر الفا ، لتخلية أماكن سكناهم وعملهم من هذه الاحياء .

ج ـ بناء (٧٥٠) وحدة سكن على بعض الاراضي المصادرة شرقي قرية العيزرية ونقلهم اليها .

د ـ وقد باشرت بـلدية الاحتلال الاسرائيلية فعلا بتنفيذ هذه المؤامرة وذلك بارسالها انذارات لقسم من سكان حي القرمي، يبلغ عددهم حوالي (٣٠٠) تنذرهم فيها باخلاء مساكنهم خلال مدة محددة وان لم يستجيبوا فستنقلهم بالقوة كما فعلت مع الآلاف السابقين من اخوانهم .

ان عقارات هذه الاحياء العربيـة التي تضلل اجهزة السلطة المحتلة الاسرائيلية بعـدم لياقتها السكنية والصحية، هي بعكس ما يدعون ، فجميعها متصلة بالمجاري العامة ، والغالبية الكبرى منها مزودة بالمياه والكهرباء ، وفي كل منها أكثر من مرحاض وحمام ، وأكثر من ٨٠٪ منها جرت عليه صيانات وهو بحالة جيـدة وحوالي ١٠٪ أعيد بناؤه والقليل

القليل ربما يحتاج الى بعض الصيانـــة ، وليس الهدم ، وليس هدم الكل كما يريـــد يعقوب وآل يعقوب ، فكل عقار من هذه العقارات ، هو جزء من التاريخ العربي والاسلامي من المدينة المقدســـة ، **وهي جزء من أروع الابنية الاسلامية التي بنيت في القرون الوسطى ، وان اتلاف مثل هذه الابنية يعتبر جريمة كبرى** ــ كما وصفتها الدكتورة كاترين كنيون ، أستـــاذة علم الآثار في جامعة اكسفورد ورئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس في رسالة لها نشرت في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٧ والتي أشرت اليها سابقا .

تاسعا : **الاستيطان الاسرائيـــلي على الاراضي والاحيـــاء العربيـــة المصادرة في القدس ومـــا حولهـــا .**

« نهدف الى جعل القدس مدينة يهودية » هذا ما أعلنه وزير الاسكان الاسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده في القدس يوم ١٩٧١/٢/١٥ وكشف فيه النقاب عن مؤامرة الاستيطان التي باشروها منذ ١٩٦٨ خارج أسوار القدس وداخلها ومـــا حولها وتستهدف بناء (٣٥) ألف وحدة سكن وتتسع لاسكان (١٢٢) ألف اسرائيلي جديد كمرحلة أولى .

ولقد نفـــذت سلطات اسرائيـــل رغم الاحتجـــاجات والشكاوى العربية المتواصلة ورغم القرارات الدولية المتعاقبة بادانة اسرائيل ومطالبتها بالتوقف ، نفذت سلطات اسرائيل هذا البرنامج خلال السنوات الست الماضية ، وتم لها انشاء

ستة عشر حيا أو مستعمرة جديدة على أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية ، وعلى مـــا صودر أو اغتصب من أراضي عربية داخل أسوار المدينة وخارجها وحول المنطقة التنظيمية منها ، مطوقة من تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الابنية السكنية والصناعية والعسكريـــة وحصرهم في منطقة ضيقة ، مهددون باستمرار في أمنهم ومـــا تبقى من مصادر رزقهم وممتلكاتهم ومقدساتهم .

وتضم هـــذه الاحياء منطقتين صناعيتين ، وواحدة عسكرية ، وأخرى جامعية واثنتي عشر سكنية منها واحدة داخل السور فوق أنقاض اربعة أحيـــاء عربية أعدت لتضم خمسة آلاف اسرائيلي كبديل للستة آلاف عربي الذين كانوا يسكنونهـــا .

ومؤخرا نقلت لنا جريدة الشعب التي تصدر بالقدس في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٢ مخططا لمؤامرة استيطانية اسرائيليـــة جديدة ، منقولا عن جريدة جروسالم بوست الاسرائيلية ، كشفت لنا فيـــه النقاب عن مشروع بناء واسكان تكميلي للستة عشر حيا السابقة ـــ يستهدف انشاء مساكن لاستيعاب اربعين الف اسرائيلي آخرين ، ضمن عدد من الاحياء يراعى في انشائها أن تسد الاطواق من الابنية القلاعية السكنية التي تم بناؤها ، كما يستهدف بناء مدينة صناعية في الخان الاحمر ، تتسع لاسكان مائة الف من العمال وعائلاتهم .

عاشرا : تهويد القضاء النظامي والاسلامي

على أثر الاحتلال الاسرائيلي للقدس في ١٩٦٧/٦/٧ ، أغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي جميع المحاكم النظامية في المدينة ، واتخذت الاجراءات التهويدية التالية :

أ ــ نقلت مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس الى مدينة رام الله .

ب ــ دمجت محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الاسرائيلية المماثلة والقائمة بالطرف المحتل سابقا من المدينة ، ونقلت اليها جميع سجلاتها واثاثها .

جـ ــ طلبت من القضاة والموظفين العرب تقديم طلبات للالتحاق بوزارة العدل الاسرائيلية .

د ــ فصلت القضاء النظامي القائم بالقدس عن شؤون الضفة الغربية والحقته كليا بالقضاء الاسرائيلي .

اعتبر الجهاز القضائي العربي هذه الاجراءات تأكيدا لتهويد القدس ، فرفضها رجال الجهاز وامتنع عن التعامل والعمل مع سلطات الاحتلال باستثناء اربعة.وما زالت الغالبية العظمى منهم ممتنعة عن مثل هذا التعاون ، مجمدة نفسها ، كل في منطقته ، حتى كتابة هذه المذكرة .

وقد شارك المحامون في القدس وفي الضفة الغربية ، والاسرة القضائية العربية برفض التعاون ورفض الظهور أمام المحاكم الاسرائيلية ، النظامية منها والعسكرية معلنين

تضامنهم مع اخوانهم القضاة العرب في رفض الاعتراف بضم القدس لاسرائيل ، وفصل قضائها عن قضاء الضفة الغربية ، واكدوا هذا الرفض في عدد من المذكرات والوثائق رفعت للمقامات الدولية والسلطات المحتلة نفسها ، وما زالوا حتى اليوم يمتنعون عن الظهور والترافع أمام المحاكم الاسرائيلية .

اما المحاكم الشرعية الاسلامية ، فقد تغاضت سلطات الاحتلال في بادىء الامر عن اغلاقها ، وحاولت استمالة قضاتها وموظفيها تحت عوامل الإغراء أولا ، ثم الضغط والتهديد فيما بعد ، للالتحاق بأجهزتها . ولما لم تنجح في ذلك ، بادرت الى نفي رئيس المحكمة الشرعية الاسلامية ، سماحة الشيخ عبد الحميد السائح من القدس لعمان مؤملة من وراء ذلك اخضاع الباقين من رجال القضاء والشرع الاسلامي الى ادارتها .

استمر قضاة الشرع الاسلامي في القدس في رفض التعاون مع السلطات المحتلة وتضامن معهم جميع قضاة الشرع ، واجهزة المحاكم الشرعية ، ودوائر الاوقاف في الضفة الغربية ، وما زالوا جميعا متمسكين بهذا الرفض حتى كتابة هذه المذكرة .

وكان من نتيجة هذا الموقف ، أن اوعزت سلطات الاحتلال الى أجهزة الاحتلال بعدم تنفيذ أي حكم أو قرار للمحاكم الاسلامية ، كما تجاهلت كليا لية شكاية ترفعها اليها

دوائر الاوقاف او رئيس الهيئة الاسلاميـــة التي تألفت بعد الاحتلال في إلقدس لترعى شؤون المسلمين في الضفة الغربية بما فيها القدس .

وقد شمل هـــذا التجاهل لقرارات واعمال المحـــاكم الاسلامية عدم الاعتراف بشهادات الزواج والطلاق والارث والوصاية والوقف وغيرهـــا مما له علاقة يومية بالاحوال الشخصية للسكان ، بما في ذلك اية ولادة جديدة تنشأ عن زواج جديد الامر الذي خلق التعقيدات المتتاليـــة للقضاة الشرعيين وللاوقاف وللسكان المسلمـــين . ورغم كل هذه المتاعب ، فقد تحمل الجميع مـــا كتب عليهم بصبر وهـــدوء أقلقا السلطات المحتلة واضطراها مؤخرا الى اتخاذ اجراء معاكس تأمل من ورائه خلق جو من البلبلة والانقسام بـــين المسلمين ، وذلك بتعيينها قاضيا شرعيا ليافا على أن يكون مسؤولا أيضا عن القضاء الاسلامي في القدس ، والطلب من السكان مراجعته واعتماده في كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية .

وقد رفض مسلموا القـــدس الاعتراف بهذا التعيين ، ورفضوا التعامل مع القاضي الجديد ، معتبرين اياه غير مؤهل للقضاء الاسلامي ، طالما هو يمارس عمله عن طريق الولاء لحكومة اسرائيل ، فضلا عن اعتباره ، بقبوله ذلك ، معترفا بضم القدس ، وهذا ما يتكرونه ويقاومونه .

حادي عشر : **تهويد التعليم العربي**

ولم تهمل سلطات الاحتـــلال الاسرائيلي قضية التعلـــيم من

مخططاتها التهويدية ، فقــد سارعت منذ أيام الاحتلال الاولى ، ووضعت أيديها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب مدير التعليم الاردني في المدينة وأعلنت عن اختصاصها باخضاع التعليم في جميع المدارس الحكومية لبرامج التعلــيم الاسرائيلية التي تطبقها على المدارس العربية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، كما أعلنت في الوقت ذاته عن الغائهــا لبرامج التعليم الاردنيــة ولجميع الكتب المدرسية الخاصة بها ، وطلبت من مدير التعليم الاردني العربي وموظفي مكتبه ، وجميع مديرات ومديري ومعلمات ومعلمي ومدارس القدس الاردنية العربية الالتحاق بأجهزة التعليم الاسرائيلية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم ولبلدية القسم المحتل سابقا من المدينة .

وقد رفض مدير التربية والتعليم ومساعدوه وجميع موظفي مكتبه والجهاز التعليمي مبدئيا التعاون ، كما رفضوا الانضمام الى اجهزة السلطات المحتلة رغم الاغراءات المالية التي عرضت عليهم ، وكانت حجتهم في ذلك ، أنهم يرون في تنفيذ وتطبيق برامج التعليم الاسرائيلية ، التفسير بقبولهم لعملية ضم القدس لاسرائيل ، وهو ما يرفضونه الى أن يلغى هذا الضم . وكان رد سلطات الاحتلال عــلى هــذا الموقف ، اصدار الاوامر باعتقــال مديــر التعليم ومساعــده الســادة حسني الاشهب وأحمــد عبــد اللطيــف وسجن كل منهما مدة ثلاثة أشهر ، ثم اصدار سلسلة من الاوامر لفتح المدارس في الاوقات المحددة لها ، والمباشرة بالضغط عــلى أجهزة التعليم وأولياء أمر الطلاب بشتى الطرق للتعاون ولاستئناف السنة الدراسية .

وكان في القدس أثناء الاحتلال الاسرائيلي (٣٠) مدرسة

حكومية عربية منها (١٨) للذكور ، و (١٢) للاناث ، بالاضافة الى (١٤) مدرسة طائفية وأهلية وكان يدرس فيها حوالي (١٥) الفا من الطالبات والطلاب .

فتحت المدارس الحكومية بالقوة ، والتحق بها بعض المعلمات والمعلمين لكن قسما كبيرا منهم امتنع ومـا زال ممتنعا . أمـا المدارس الطائفية والاهلية فقد أوقفت لفترة ، ثم ما لبثت أن واصلت التدريس ، بعد أن تراءى لها امكانية الاستمرار بتدريس برامجها الخاصة .

وقد اغتنم عرب القــدس فرصة افتتاح باب التعليم في المدارس الطائفية والاهلية فحولوا قسما كبيرا من الطالبات والطلاب اليها بعد أن تفاهموا مع ادارتها لتوسيعها ، وافساح المجال لاستيعاب أكبر عدد ممكن فيها ، وقــد أدت هذه الاجراءات الى تخفيض أعداد الطلاب العرب في المدارس الحكومية وخاصــة الثانوية منها ، بشكل أقلق السلطات المحتلة ، ودفعها الى اصدار قانون جديد اسمته (قانون الاشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩) . ونشر في مجلة القوانــين الاسرائيلية العدد رقم ٥٦٤ الصادر بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٩ ، وتقرر العمل به اعتبارا من ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ .

والقانون في اجماله ، حلقة جديد من حلقات التهويد الاسرائيلي للقدس . ويستهدف الاشراف الكامل على جميع المدارس الطائفية والاهلية ويفرض على جميع المدارس والجهــاز التعليمي فيها ، الحصول على تراخيص اسرائيلية تجيز لهم ولها الاستمرار بممارسة المهنة ، كما يفرض عليهم الاشراف الاسرائيلي الكامل بالنسبة لبرامج

التعليم وبالنسبة لمصادر التمويل .

وبرامج التعليم الاسرائيلي ، كما حللها رجال التربية العرب، تستبعد كل ما ينمي روح القومية العربية ، وتستدرج الطلاب العرب، وبخاصة الجيل الجديد منهم ، الى الابتعاد عن ثقافتهم وقيمهم العربية ، بحيث تزول في النهاية شخصيتهم وهويتهم الاصلية ، وينصهرون كليا في بوتقة الشخصية اليهودية والدولة الاسرائيلية .

ثاني عشر : **تهويد الانسان العربي**

وفي ١٩٦٨/٨/٢٣ أصدرت سلطات اسرائيل قانونا جديدا ، لتطبيقه على عرب القدس ، أسمته « قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨ » .

لقد أوضحت في فترات سابقة ، اجراءات سلطات اسرائيل المحتلة المتمثلة في عمليات تهويد القدس سياسيا — واداريا وجغرافيا — واقتصاديا — وتعليميا ، ويأتي مشروع القانون الجديد ليستكمل الفجوات الاخرى ، ويسعى لتهويد السكان العرب من مهنيين وأصحاب حرف ومختلف أوجه النشاط العربي في المدينة ، ويضفي على هذه الاجراءات الصفة القانونية .

ويفرض هذا القانون على عرب القدس ما يلي :

أ — ان يحصل كل عربي ، سواء كان صاحب عمل أو مهنة ، وكان يمارس عمله أو مهنته بموجب رخصة أو اجازة حسب القوانين الاردنية ، ان يحصل على رخصة جديدة وبموجب القوانين الاسرائيلية خلال ستة أشهر انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢

وتضم هـذه الفئات ما يقارب الخمسة آلاف ، بين اصحـاب العمل وأصحاب المهن والحرف .

ب ــ كل شركة غربية ، سواء أكانت خاصة أم عادية أم محدودة ، قائمة في القدس ، ومسجلة بموجب القوانين الأردنية ، عليها أن تعيد تسجيل نفسها لدى المحاكم الاسرائيلية وبموجب القوانين الاسرائيلية المرعية ، حسبمـا تقتضية المصالح الاسرائيلية ، وأن تقوم بذلك خلال مـدة كانت محددة حتى ١٩٦٩/٥/٢٢ . وتشمل هذه العملية حوالي (١٨٠) شركة يبلغ راس مالها المدفوع حوالي خمسة ملايين دينار ويبلغ عدد مساهميها حوالي أربعة آلاف ، كما يبلغ عدد موظفيها وعمالها حوالي أربعة آلاف آخرين .

جـ ــ كل جمعية تعاونية عربية ، قائمة في القـدس ومسجلة بموجب القوانين الاردنية عليها أن تعيد تسجيل نفسها لدى السلطات الاسرائيلية وبموجب القوانين والانظمة الاسرائيلية ، خلال مـدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ ، ويبلغ عدد الجمعيات التي يشملها هـذا القانون (٢٣) جمعية ، وتضم تحت لوائها (١٥١٨) عضوا .

د ــ كل طبيب أو مهندس أو مدقق حسابات عربي مـا زال يمارس مهنته في القدس بموجب القوانين الاردنية ، عليه أن يتقـدم بطلب الى السلطات الاسرائيلية ليحصل على اجازة تتيح له الاستمرار بمهنته وبموجب القوانين والانظمـة الاسرائيلية ، وذلك خـلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ . ويبلغ عدد هذه

الفئات من اخواننا عرب القدس حوالي الثمانين .

هـ ــ كل محام عربي يتعاطى المحاماة في القدس بموجب القوانين والانظمة الاردنية وما زال مقيما في المدينة عليه أن يسجل اسمه في نقابة المحامين الاسرائيلية ، بموجب أمر يصدره وزير العدل الاسرائيلي ، وينشر في الجريدة الرسمية ، دون طلب من المحامي نفسه ، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ ويبلغ عدد المحامين العرب في القدس حاليا حوالي الثلاثين محاميا .

و ــ كل صاحب امتياز أو علامة تجارية أو اختراع كان مسجلا لدى الحكومة الاردنية وما زال يستغل امتيازه أو اختراعه او علامته التجارية في القدس ، عليه أن يعيد تسجيل امتيازه أو علامته التجارية أو اختراعه لدى السلطات الاسرائيلية وبموجب القوانين والانظمة والتعليمات الاسرائيلية ، وذلك خلال مدة انتهت في ١٩٦٩/٢/٢٢ .

ز ــ أي فئة من الفئات المشمولة ما بين أ ــ و آنفا ، لم تحصل على ترخيص جديد بموجب القوانين والانظمة الاسرائيلية ، تعتبر مخالفة للقوانين والانظمة الاسرائيلية ، ويتعرض أصحابها للعقوبات والغرامات التي تنص عليها القوانين والانظمة الاسرائيلية . وفي حالة الاستمرار بالمخالفات يمنعون من تعاطي اعمالهم ، وبالتالي يتعرضون لتجميد أنفسهم والحيلولة دون كسب موارد رزقهم التي يعيشون منها ، الامر الذي سيضطرهم فيما بعد اما الى القبول

بالتسجيل أو النزوح والتشرد .

ح ـــ ويضم هـــذا القانون مواد بشأن الاملاك اليهودية القائمة في القسم الغربي من المدينة ، تسمح بعودتها لاصحابها أو ورثتهم من اليهود الذين كانوا يقيمون في القسم العربي ، بينما لا تسمح هذه المواد أو غيرهـــا للعرب المقيمين في القسم العربي من استعادة أملاكهم في القسم الـــذي كانت تحتله اسرائيل قبل ١٩٦٧/٦/٥ ، وفي هذا منتهى التمييز في المعاملة .

ط ـــ رفض عرب القدس هـــذا القانون ، وامتنعـــوا عن التقدم بطلبات للحصول على أيـــة رخصة أو اعادة تسجيل أية شركة مما اضطر سلطات اسرائيل لاصدار ملاحق للقانون ، تمنح أصحاب الاختصاص من وزرائهم التفويض الكامل بتجديد رخص جميـــع أصحاب المهن والحرف العرب الموجودين في المدينة تجديدا تلقائيـــا ، وكذلك اعتبار جميـــع الشركات والجمعيات التعاونية وأصحاب العلامات التجارية ، مسجلين بموجب الانظمة والقوانين الاسـرائيلية .

ثالث عشر : **احراق المسجد الاقصى واستمرار الاعتـــداءات عـــلى الامـــاكن الدينية الاسلامية في القـــدس**

ولم يكن حريـــق المسجـــد الاقصى المبارك الذي حصل في ١٩٦٩/٨/٢١ الا حلقة من سلسلة حلقـــات المخطط الاسرائيلي لتهويد القدس ، وهو يهدف الى القضاء على هـــذا المكان الاسلامي المقدس ، والقضاء أيضا على مسجـــد الصخرة المشرفة المجاور ، والى الاستيلاء على الحرم القدسي بكامـــله ، والى تشييد هيكل

اسرائيلي كبير على انقاضهما ، والى مجابهة العالم فيما بعد بالامر الواقـــع .

وكانت سلطات اسرائيل قــد مهدت لهذا الحريق بعدد من الاجراءات والتحريضات ومنها :

أ ــ استملاكات ومصادرات وهــدم ونسف العقارات الوقفيــة الملاصقة للمسجد الاقصى من الغرب والجنوب .

ب ــ احتلال باب المغاربة ، احد ابواب الحرم الشريف المـلاصق للمسجد الاقصى من الغرب ، واقامة مركز عسكري اسرائيلي فيه ، واباحة الدخول اليه من قبــل جميع الزوار الاسرائيليين دون رقابة موظفي الوقف الاسلامي عليهم .

جـ ــ اقامة مظاهرات وصلوات يهودية داخــل ساحات الحــرم الشريف من قبل رجال الجيش الاسرائيلي ومنظمات اسرائيلية متطرفة وهيئات دينية .

د ــ اجراء حفريات عميقة خلفه .

هـ ــ تصريح لوزير الاديان الاسرائيلي بتــاريخ ١٩٦٧/٨/١٢ في مؤتمر ديني يهودي عقد في القدس جاء فيه :

« ان تحرير القدس قد وضع جميع المقدسات المسيحية وقسما من المقدسات الاسلامية تحت سلطة اسرائيل ، واعاد الى اليهود جميع كنائسهم فيها ، لكن لاسرائيل مقدسات اخرى في شرقي الاردن ، وفي الحرم القدسي الشريف ، وهذا الاخير

هو قدس الاقداس بالنسبة لليهود » .

و ـ تصريح لبن غوريون ، أول رئيس وزارة لاسرائيل ، قال فيه :

« لا معنى لاسرائيل بدون القدس ، ولا معنى للقدس بدون الهيكل » ويعني موقع الحرم الشريف .

حاولت سلطات اسرائيل ، في بادىء الامر ، الصاق تهمة الحريق بشركة كهرباء القدس ، الا ان مبادرة الشركة بارسال مهندسيها وبقطع التيار الكهربائي عن الموقع فور كشف الحريق ، والقيام باجراء تحقيق فني بسرعة ، والاعلان عن سلامة الشبكة الكهربائية الموزعة والموصلة ، ونفي وجود اي علاقة بين الكهرباء والحريق ، فوتت على تلك السلطات محاولة الصاق الحريق بها ، وقد أقلقها هذا ودفعها الى الصاق التهمة بشاب استرالي ، وجعلت من قضيته ، قضية تشابه المتهم بمصرع قاتل الرئيس كنيدي ، فالفت له محكمة صورية ، ولفقت ادلة جنونه ، وانتهت الرواية بوضع المتهم في مستشفى للامراض العقلية لفترة من الزمن ، ثم اخلت بعد ذلك سبيله واعلنت عن عودته لاستراليا .

ولقد أعلن رئيس الهيئة الاسلامية بالقدس سماحة الشيخ حلمي المحتسب بيانا في مؤتمر صحفي عقده في القدس بعد اطفاء الحريق جاء فيه ما يلي :

أ ـ ان الحريق مفتعل ، وغير طبيعي ، وليس من جراء التيار الكهربائي .

ب ـ ان مياه البلدية لدى سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد قطعت

عن منطقة الحرم الشريف فور ظهور الحريق .

جـ ـ أن سيارات الاطفائية التابعـة لبلدية سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، قد تأخر وصولها ومباشرتها عملية الاطفاء .

د ـ أن الذي ساهم وساعد على اخماد الحريق هو اطفائيات بلديتي رام الله والخليل .

ولقد كشف المهندسون العرب الذين انتدبتهم الهيئة الاسلامية في القدس ، أن الحريـق قد شب في موقعين وليس في موضع واحد ، وكان الاول عند منبر نور الدين الفني والتاريخي فأتى عليه برمته ، وكان الثاني عند السطح الشرقي الجنوبي للمسجد فأتى على سقف ثلاثة أروقـة وعلى جزء كبير من هذا القسم من المسجد .

ولئن سلم القسم الاكبر من المسجد من هذا الحريق ، فـان الخوف عليه من أي اعتداء اسرائيلي مـا زال قائما طالما هو والقدس والديار المقدسة في ظل الاحتلال الاسرائيلي .

هذا فيما يتعلق بالحريق ، وأما ما يتعلق باعتداءات السلطات والهيئات الدينية والافراد الأسرائيليين على الاماكن الدينية الاسلامية في القـدس ، فانها لم تنقطع واذكر فيما يلي أبرزها :

أ ـ أستمرار احتفاظ سلطات الجيش الاسرائيلي بمفاتيح باب المغاربة ، أحد أبواب الحرم الشريف وأقرب باب للمسجد الأقصى واستمرار اباحتهم للزوار الاسرائيليين بالدخول منه للحرم الشريف دون رقابة اسلامية .

ب ـ استمرار إقامة مظاهرات وصلوات دينية يهودية في ساحات

الحرم الشريف وأمام مداخل المسجدين الاقصى المبارك والصخرة المشرفة والتحريض على ازالتهما وطمس معالمهما .

جـ ـ التمهيد لوضع اليد الاسرائيلية على مقبرتي باب الرحمة واليوسفية الملاصقتين للحرم القدسي الشريف من الجهة الشرقية وضمهما لمنتزه اسرائيل الوطني .

وقد مهد لذلك على مرحلتين :

الاولى : اقرار لجنة التنظيم المركزية الاسرائيلية لتخطيط منطقة القدس في ١٩/٨/١٩٧٠ على مخطط تصميم للبلدة القديمة بالقدس ولضواحيها ، ومصادقتها على خطة المنتزه حول أسوار المدينة ويسمونه بالمنتزه الوطني الاسرائيلي .

والثانية : اصدار وزير الداخلية الاسرائيلي أمرا نشر في جريدة القدس بتاريخ ٦/٣/١٩٧٤ ، اعتبر بموجبه المنطقة المحيطة بسور البلدة القديمة من القدس ، حديقة عامة .

والمقبرتان المشمولتان بهذه المؤامرة الجديدة ، هما اقدم المقابر الاسلامية في القدس ، وتعتبران جزءا حيا من تاريخ الاسلام بالقدس ، وذلك بما تضمانه من رفاة كبار رجال الفتح الاسلامي والمجاهدين الأوائل ورجال الحكم والقضاء والعلم على مدى أجيال ، وفي مقدمتهم الصحابيان الجليلان ـ عبادة بن الضامت البدري المتوفى سنة ٦٥٣م وشداد بن أوس الانصاري المتوفى سنة ٦٧٧ م. وبالاضافة الى الاهمية التاريخية ، فان مجرد ملاصقتهما للحرم الشريف شرقا ، ووضع اليد الاسرائيلية عليهما ، يزيد من تطويق

الحرم بالحفريات جنوبا وغربا ويعرض الحرم بكامله لاخطار مقلقة .

رابع عشر : **الاعتداءات الاسرائيلية على الاماكن المسيحيـة الدينية والمقـــدسة**

تميزت الاعتداءات الاسرائيلية على الامـــاكن المسيحية الدينية والمقدسة وعلى الطوائف المسيحية بالاتجاهات التالية :

الاول : الازعاج والتحقير للمقدسات .

والثاني : الضغوط الشديـدة المتوالية على رجالات الطوائف المسيحية الكبيرة لاجبارها على التنازل عن مساحات كبيرة من أراضيها وعقاراتها في القدس سواء بالبيـع المباشر أو الاجارة الطويلة الاجـل .

والثالث : الارهاب لرجال الدين والافراد وحمل الكثـيرين منهم على النزوح .

أ ــ فعلى صعيد الازعاج والتحقـير للمقدسات فقد تعرضت كنيسة القيامة ، وهي أكبر وأقدم كنيســة مسيحية في القدس وفي العالم ، تعرضت خـلال السنوات السبع الاخيرة للحوادث التاليــة :

١ ــ سرق تاج السيدة العذراء في أواخر سنة ١٩٦٧ من قبل بعض الاسرائيليين .

٢ ــ تحطيم قناديل الزيت والشموع التي فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة بتــاريخ ١٩٧١/٣/٢٤ من قبـل اسرائيلي أمريكي .

٣ ـ محاولة سرقة اكليل مرصع بالماس قائم قرب صليب الجلجلة داخل كنيسة القيامة من قبل ثلاثة اسرائيليين مساء ١٩٧٣/٤/١٢ واعتداءاتهم على راهب فرنسسكاني والتسبب في الحاق اضرار بالغة فيه .

٤ ـ وتعرض دير الاقباط ليلة عيد الميلاد المجيد في ١٩٧٠/٤/٢٥ الى اعتداء على ممتلكاته ورهبانه من قبل عدد من رجال البوليس الاسرائيلي .

٥ ـ واحرق موتورون من الاسرائيليين المتعصبين في ١٩٧٣/٢/٦ المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون .

٦ ـ كما احرقت اربع مراكز مسيحية في القدس في ١٩٧٤/٢/١١ .

ب ـ وعلى صعيد استملاك املاك الاديرة المسيحية في القدس وهي التي كانت طيلة الاجيال السابقة ، تسعى لضم المزيد لاملاكها في المدينة المقدسة ، فقد فقدت بفعل الضغوط الشديدة والمتواصلة على رجالها ، المواقع الهامة التالية :

١ ـ اراضي احياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان الواقع بين محطة سكة الحديد وفندق الملك داود بالقدس ـ وتضم مساحات واسعة من اراضي غرب القدس وكلها اجرتها بطركية الروم الارثوذكس للسلطات الاسرائيلية ـ كما علمت ـ لمدة ٩٩ سنة ، وقد اقيمت على هذه

الاراضي أحياء يهودية متعددة .

٢ ـ مدرسة شنلر الالمانية والمعروفة باسم مدرسة دار الايتام السورية ، ومعها مساحة واسعة من الارض وعدد كبير من الابنية وتقع شمال القدس ، كانت تملكها جمعية خيرية المانية ، اضطرت لبيعها لسلطات الاحتلال الاسرائيلية تحت التهديد .

٣ ـ اراضي وابنية الكنيسة الروسية البيضاء والمعروفة (بالمسكوبية) وتقع في وسط القدس وتضم مساحة من الارض وعددا من العمارات الضخمة والتي منها المستشفى الحكومي وعمارات المحاكم النظامية وقيادة البوليس والسجن المركزي ، وجميعها تنازلت عنها الكنيسة الروسية البيضاء للسلطات الاسرائيلية تحت التهديد .

٤ ـ أراضي وعقارات متعددة ومن بينها عمارة فندق فاست في وسط القدس ، ـ كانت تملكها بطركية الارمن بالقدس ـ باعتها للسلطات الاسرائيلية تحت التهديد ايضا .

جـ ـ وعلى صعيد الارهاب لرجال الدين المسيحي والافراد فقد تعرض الكثيرون منهم ، داخل الكنائس والاديرة وفي فترات متعددة للاعتداءات ، وكان من ابرز هذه الاعتداءات التالية :

١ ـ الاعتداء بالضرب الشديد على المطران فاسيلوس ـ

الرجل الثاني في البطركية الارثوذكسية للروم بالقدس ، من قبل اسرائيليين يوم ١٩٧٣/٢/٦ .

٢ ـ الاعتداء على رهبان دير الاقباط بالضرب ليلة عيد الميلاد المجيد في ١٩٧٠/٤/٢٥ من قبل فوج من رجال البوليس الاسرائيلي .

٣ ـ والاعتداء الاخير ، اعتقال المطران الاريان كبوشي ومحاكمته الصورية وما رافقها من فصول ارهابية وتهديدية لرجال الدين ولغيرهم من أهل البلاد المدنيين ثم الحكم عليه في التاسع من كانون الثاني ١٩٧٤ بالسجن اثني عشر عاما .

٤ ـ تضييق الخناق على الافراد المسيحيين بالقدس مما اضطر الآلاف منهم للنزوح كما يتبين من الكشف التالي :

الطائفة	عدد أفرادها قبل الاحتلال سنة ١٩٦٧	عدد أفرادها الآن
الروم الارثوذكس	٥٠٠٠	٤٥٠٠
الكاثوليك	٧٠٠٠	٤٠٠٠
الارمن	٣٠٠٠	٢٠٠٠
الطوائف الاخرى	٣٣٠٠	٢٣٦٠
	١٨٣٠٠	١٢٨٦٠

ولقد اثارت هذه الاعتداءات والنتائج كبار رجال الدين المسيحي وفي مقدمتهم القاصد الرسولي في القدس رئيس الاساقفة

لاغي الذي صرح أن نزوح السكان المسيحيين العرب من القـــدس ، سيؤدي الى نزوح المسيحية فيها معهم . وقال رئيس أساقفة الاسكا الكاثوليكي الاميركي جوزيف ريان ـ عند زيارته القدس سنة ١٩٧٢ ، أنــه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيـــين العرب من القدس فلن يبق سوى المطارنة والقسيسين يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن الى متاحف .

وفي بيـــان نشره نفس رئيس الاساقفة ريـــان عقب زيارته للقدس ، ووزعه على جميع مطارنة الكاثوليك في الولايات المتحدة الاميركية ، ناشدهم فيه أن يهبوا مجتمعين ويناشدوا حكومتهم التي تملك القوة والتأثير على اسرائيـــل ، أن تضغط عليهـــا لايقاف الاعتداءات الاجرامية المتواصلة على القدس وعلى سكانها العرب وخاصة على المقدسات المسيحية .

خامس عشر : **نقل مراكز الخدمـــات الصحية العربيـــة من القدس الى رام اللـــــه**

وفي أوائل آذار ١٩٧٣ وجهت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالقدس ، الى رؤساء وموظفي الخدمات الصحيـــة القائمة في القدس تطلب منهم الانتقال مع أجهزتهم الطبية وسجلاتهم الى رام الله ـــ وتبعد ستة عشر كيلو مترا عن القدس ـــ اعتبارا من أول نيسان ١٩٧٣ وتهددهم بالفصل ان تخلفوا .

وتشمل هذه الخدمات المراكز التالية :

أ ـــ مديرية الصحة العامة وعددهم ١٦

ب ـ المختبرات الصحية العامة وعددهم ١٢

جـ ـ بنك الدم وعددهم ٨

د ـ مكافحة السل وعددهم ١٠

ان هـذه المراكز الصحية الانسانية كانت تعمل منذ انشائها ، بعضها استئنافا لعهد الانتداب والحكم الاردني وبعضها منذ أوجدته الحكومـة الاردنية ، وكانت هذه المراكز وما تزال تعمل في خدمة عرب القدس بصفة خاصة ومحافظة القدس والضفة الغربية بصورة عامـة .

فالمديرية العامـة للصحة كانت بالاضافة لاشرافها الصحي على جميع مراكز الصحة في الضفة الغربية تضم مركز عيادة صحي يقدم العلاج لعرب القدس ولسكان أربعة وثلاثين قرية عربية محيطة بها ويقوم هذا المركز أيضا بتسجيل المواليد والوفيات لهذه المجموعة من السكان الذين يربو عـددهم على مائة وخمسين الفا ، جميعهم سيصبح مضطرا لحمل آلامه ومتاعبه للانتقال الى رام الله أو مراجعة مكاتب الصحة الاسرائيلية في القدس .

والمختبرات الصحية العربية في القدس كانت مرجعا أوليا لسكان القدس وقراها مضافا اليهم سكان محافظة الخليل ومناطق بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ، والبيره ورام الله واريحا وقراها أيضا ، أي ما يقارب من ثلاثمائة الف عربي فيهـا ، جميع هؤلاء سيضطرون لتحمل المزيد من التعب والنفقات أو الاكراه النفساني واللجوء الى المختبرات الاسرائيلية في القدس .

ومركز مكافحة السل وبنك الدم ، كانا يخدمان عرب الضفة الغربية بأجمعها بما فيهم عرب القدس ، وأكثرهم سيضطر لتحمل المزيد من النفقات والتعب في وقت هم أحوج فيه لتخفيف الآلام ، اذا ما ولوا وجوههم شطر رام الله وستزداد آلامهم اذا ما اضطروا لمراجعة المراكز الاسرائيلية المماثلة في القدس .

ان هذه الاجراءات ، فضلا عن انها غير انسانية فانها تعتبر تكريسا لعمليات تغيير سياسي في المنطقة وحلقة من حلقات مخطط تهويد مدينة القدس .

ولقد تم حتى اليوم نقل مكاتب مديرية الصحة العامة والمختبرات الصحية ومكافحة السل ، ولم يبق الا بنك الدم ، المتوقع نقله هو الآخر في اية لحظة .

سادس عشر : **اغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية بالقدس**

وبتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦ ، أضافت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعتداء آخر الى سلسلة اعتداءاتها على القدس وعلى عرب القدس ، وذلك باقدامها على اغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية في المدينة ، وتوزيع اختصاصها بين ثلاثة مكاتب هي :

الاول : مكتب اسرائيلي مقره القدس وعلى رأسه موظف اسرائيلي ، أناطت به الاشراف على جميع الجمعيات الخيرية العربية القائمة في مدينة القدس .

والثاني : مكتب فرعي ، مقره مدينة رام الله ، وجعلته تحت رئاسة موظف عربي واناطت به الاشراف على الجمعيات الخيرية

الواقعة في رام الله والبيره وقضائها .

والثالث : مكتب فرعي آخر ، مقره مدينة أريحا ، وجعلته تحت رئاسة عربي آخر وأناطت بـــه الاشراف على الجمعيـــات الخيرية العربية الواقعة في قضائي بيت لحم وأريحا .

ان هذه الاجراءات هي اجراءات سياسية يقصد بها تمزيق هـــذه الدائرة العربية الاردنية القائمة بالقدس والحاق جميـــع الجمعيات الخيرية العربية فيهـــا بدائرة اسرائيلية تابعـــة للحكم الاسرائيلي المباشر كما يقصد منهـــا أيضا فك ارتباط الجمعيات العربية الاخرى القائمة في الوية را مالله وأريحـــا وبيت لحم مـــن الدائرة العربية الام القائمة بالقدس ، واخضاعها للحكم العسكري الاسرائيلي المباشر الـــذي يشرف على ادارة الضفة الغربية حاليا ، وكلتا العمليتين يراد بهما تكريس فصل القدس سياسيا عن الضفة الغربية وتكريس ضمها لسلطات الاحتلال الاسرائيلي .

وفي القـــدس حاليا أكثر من ثلاثين جمعية خيرية قائمة ، شملها التغيير السياسي الجديد ، وستصبح هي وجميع معاهـــدها العلمية والطبية والخـــيرية ، خاضعة للقوانـــين الاسرائيليـــة وللاشراف الاسرائيلي المباشر . وعلى رأس هـــذه المعاهد ، يأتي مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية والمستشفى وملجأ العجزة الارثوذكسي ومستشفى الهلال الاحمر ودار الطفل العربي ، والمعهد المهني للجنة اليتيم العربي والمعهد العربي وعشـــرات من العيادات الطبيـــة والمدارس الاهلية الاخرى .

وتشكل هذه الاجراءات حلقة أخرى من حلقات اعتـداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على حقوق السكان المدنيين العرب في اسرائيل المحتـلة خلافا لاتفاقية جنيف وخلافا لقرارات هيئة الامم المتحدة ولقرارات مجلس الامن الدولي والتي جاء في الفقرة الثالثة من آخرها وهو رقم ١٩٧١/٢٩٨ المؤرخ ١٩٧١/٩/٢٥ ما يلي :

الفقرة الثالثة : ان مجلس الامن يؤكد في أوضـح عبارات ممكنة أن جميع الاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات ونقـل السكان ووضع تشريعات تهدف الى ضم القطاع المحتل من القدس ، هي كلها أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع .

سابع عشر : **ابعاد المواطنـين**

وكجزء من مخطط اسرائيل لتفريـغ الوطن العربي من أصحابه وفي محاولة لاضعاف روح الصمود واخماد المقاومة في الارض المحتلة لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى ابعـاد عدد وافر من رجال السياسة وممثلي قطاعات الشعب المختلفة عن بلدانهم الى الضفة الشرقيـة ومؤخرا الى لبنـان بحجة قيامهم بأعمال تخل بأمن قوى الاحتلال بأسلوب تعسفي ارهـابي يتنكر لكل المفاهيم الانسانية وتتجلى فيه طبيعة الغزو والقهر ، فقد كان الابعاد يتم بصورة مفاجئة ويبلغ المبعد امر الابعاد على الجسر أو الحدود ، دون أن يعطى اية فرصة للاتصال بعائلته او التزود بشيء من حاجياته الخاصة . ويتبع ذلك طبعا فصل المبعد عن عائلته ، وقطع سبيل العيش عليه . ولقد استرسلت اسرائيل في عمليات الابعاد حتى امتدت الى صفوف العمال

والمدرسين والطلاب فبلغ عدد المبعدين من الضفة الغربية حتى كتابة هذه المذكرة ما ينوف عن ألف وخمسمائة ، ومن القـدس خاصة ما يزيد عن المائة بينهم رئيس الهيئـة الاسلامية العليـا ، وامين القدس ، ووزراء سابقون ، وأعيـان ونواب وأطباء ومحامون ، ومدراء كليات ومدارس ومعلمون ومزارعون وملاكون وتجـار وعمال وطلاب ذكورا واناثا .

وتستهدف اسرائيل من وراء الابعاد تحقيق ما يلي :

١ ــ التخلص من عدد من القادة السياسيين والشعبيين العرب .

٢ ــ اضعاف روح المقاومـة عند المواطنين بشـكل عام خشية التعرض لاجراءات الابعاد .

٣ ــ تخفيف عبء سلطات الاحتلال ، وذلك بالخلاص من عدد من الناس يشكل بقاؤهم في السجون دون محاكمة أو تهم معينة ، عامل ضغط كبير بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي .

٤ ــ في حالة التوسع في ممارسة الابعاد ، تكون قـدرة السجون على الاستيعاب أكبر .

٥ ــ اضطرار عائلات المبعدين للحاق بهم لاسباب عادية ونفسية قاهرة .

ان سلطات الاحتلال تمارس الابعاد مستندة ــ كما تدعي ــ الى قانون للدفاع أيام الانتداب البريطاني وان ذلك القـانون قد الغي بعد دمج الضفة الغربية في الاردن . وان اجراءاتها تخالف :

١ ــ ميثاق جنيف المادة (٤٩) الاتفاقية الرابعة ، واسرائيل من ضمن موقعيها ، وتنص على أن « النقل الاجباري للاشخاص المحميين من أراض محتلة الى اراضي دولة الاحتلال او اية أرض محتلة محظور بغض النظر عن دواعيه » .

٢ ــ قرار مجلس الامن رقم (٢٣٧) بتاريخ ١٤ حزيران الذي ينص على « ضرورة تفادي الحاق الضرر بالمدنيين وأسرى الحرب ، ورعاية حقوق الانسان والتقيد بميثاق جنيف » .

ثامن عشر : **تغيير اسماء الشوارع والطرق والساحات العامة**

وهذه حلقة جديدة من حلقات مخططات سلطات الاحتلال العسكري الصهيوني لتهويد مدينة القدس . وتشمل هذه الحلقة تغيير أسماء الساحات والشوارع والطرق العربية والتاريخية واستبدالها بأخرى يهودية ، كجزء من خطة تستهدف ازالة معالم الحضارة العربية والاسلامية عن المدينة المقدسة . وفيما يلي بعض هذه التغييرات :

الاسم القديم	الاسم الجديد
١ ــ طريق سليمان ــ خارج السور ــ والمعني بسليمان ــ السلطان سليمان القانوني باني سور القدس ــ وهي الممتدة من باب العمود حتى ساحة اللنبي غربا	شارع المظليين

٢ ــ تل الشرفة ــ خارج السور ، وتضم القسم الشرقي من هضبة الشيخ جراح	جفعات همفتار
٣ ــ باب المغاربة ــ داخل السور (نسبة الى عرب شمال افريقيا)	رحوب بيتي محسي
٤ ــ طريق الواد ــ داخل السور ، ويمتد من داخل باب العمود حتى ملتقى شارع باب السلسلة	رحوب هكاي
٥ ــ حارة الشرف ــ داخل السور	مشقاف لداخ
٦ ــ سوق الحصر ــ داخل السور	حباد
٧ ــ عقبة درويش ــ داخل السور	حبر حييم
٨ ــ عقبة غنيم ــ داخل السور	شونيه هالكوت
٩ ــ طريق الفرير ــ داخل السور	هآحيم
١٠ ــ طريق المجاهدين ــ داخل السور	نيرخ شاعر هيرؤت
١١ ــ الهضبة الفرنسية أو كرم لويز او تل المشارف	حي شابيرا
١٢ ــ ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون
١٣ ــ عقبة ابو مدين الغوث الواقعة ما بين حائط البراق والحي اليهودي	عقبة الشاعر يهودا هاليفي

لكل اسم من الاسماء المستبدلة دلالة وتاريخ ، ترتبط كلها في تاريخ العرب والاسلام في المدينة المقدسة ، وان ازالة هـذه الاسماء لتعتبر ازالة للدلائل وللتاريخ العربي والاسلامي ، كما تعتبر جريمة واعتداء بالغين على الحضارة وتاريخ القدس .

تاسع عشر : تنفيذ قانون اسرائيلي للتعويض عن أملاك العرب الغائبين في القدس

اقر البرلمان الاسرائيلي في حزيران ١٩٧٣ مشروع قانون اسمه « قانون أملاك الغائبين الاسرائيلي — تعويض — ١٩٧٣ » .

ويدعو القانون عرب القدس ، الحاضر منهم والغائب للتنازل عن املاكهم مقابل تعويضات مالية ، وحدد النظام المنبثق عن هذا القانون ، الاجراءات التي يجب السير بموجبها للنظر في الطلبات المتقدمة ، وبغض النظر عن ضآلة قيمة هذه التعويضات وعن مدة تسديدها التي تمتد ما بين سنة وخمسة عشر سنة ، فان لهذا القانون أبعاده وأهدافه السياسية الخطيرة ومن أبرزها ما يلي :

أ — حرمان الغائبين من عرب القدس الذين طردتهم سلطات الاحتلال اثناء وبعد قتال ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وعددهم يزيد على مائة الف ، حرمانهم من حق العودة لمدينتهم .

ب — الضغط على أصحاب الاملاك العرب الموجودين حاليا وكذلك وكلاء الغائبين ، الضغط على هؤلاء بشتى أنواع الارهاب

للتنازل عما يملكون في القسم المحتل من القدس بعد حرب ١٩٤٨ .

جـ ـ قيام سلطات الاحتلال ، بحملة تضليل في الاوساط الدولية والعالميــة تزعم فيها أن عرب القدس قــد باعوا ممتلكاتهم الى السلطات الاسرائيلية بمحض ارادتهم .

د ـ ستتخذ سلطات الاحتلال من الاجرائين السابقين وسيلة ماكرة لدعم اجراءاتها في تكريس ضم القــدس ، وبالتالي ترسيخ ادعائها بأن القدس عاصمتها .

هـ ـ ستؤدي هذه الاجراءات الى تقليص ملكية العرب في القدس وبالتالي الى تقليص الكيــان العربي في القدس .

و ـ يخشى أن يتخذ من هذا القانون سابقة لتطبيقه فيما بعد على باقي المناطق العربية المحتلة من فلسطين .

ز ـ أن يتخذ من هذا القانون ، وسيلة شرعية لتصفية القضيــة الفلسطينية برمتها :

ولقد صرحت حين صدور القانون

« ان عر بالقــدس ، وهم جزء من عرب فلسطين والامــة العربية ، وهم الذين ساهموا في مقاومــة وعد بلفور منذ صدوره وحتى زوال الانتداب ، ورفضوا الاعتراف بدولة البغي ، كما رفضوا الاعتراف بعملية ضم القــدس ، وأبوا الدخول في أية مفاوضات للتنازل عن أملاكهم المصادرة واعلنوا باستمرار ان وطنهم ليس سلعة للبيع وتحملوا في سبيل ذلك التضحيات تلو التضحيات ، ان هؤلاء

الاهـــل أنفسـهم يلقنون العدو ومناصريه درسـا جديدا في التضحيات والتمسك بالاوطان ، وسوف يفوتون على سلطات الخديعة والبغي ، هذه الدسيسة الجديدة من مخططات مكرهم واجرامهم ، من ان تنجــح .

أما بالنسبة للرأي العام العالمي ، فيكفي الايضاح والاشارة،بأنه لم يتقدم أحد من أصحاب الاملاك العربية في القدس (وهم الذين صودر لهم أكثر من ألف وتسعمائة عقار وما يزيد على اثنين وعشرين الف دونم في السنوات الاخيرة ما بـين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ وقد وصلتهم الدعوات الخطية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، تدعوهم فيهـا لمراجعتهم للتفاوض معهم بشأن تعويضهم عن أملاكهم وأراضيهم المصادرة ، وهم يعدون بالآلاف وأكـثرهم يعيشون عيشة بؤس وحاجة) ــ لم يتقدم أحد من عرب القدس لمراجعة سلطات الاحتلال والتفاوض معها للتعويض عما صودر من أملاك وأرض عربية لهم ، وذلك على الرغم من الضغوط والاستفزازات والاغراءات المتواصلة التي تعرضوا لها وما زالوا يتعرضون .

هذا ومما لا شك فيه ، أن المشروع الآنف الذكر ، هو عبارة عن استفزاز وتحد جديدين ، ليس لعرب القـــدس وحدهم ، وانما للامة العربية جمعاء ، وعبارة عن استفزاز وتحد للامتين الاسلامية والمسيحية ، وصفعة جديدة لهيئـــة الامم وللمبادىء الانسانيـــة ، وللسلام العالمي ..

عشرون : **اقرار مشــروع تنظيم مـــدن اسرائيلي جـــديد للقـــدس ولضواحيهـــا**

اقرت لجان التنظيم الاسرائيلي بعـــد دراسة استغرقت ست

سنوات ، مشروع تنظيم جديد للقدس وضواحيها ، يستهدف تغيير طابع المدينة الديني والتاريخي الفريد ، الى مدينة عصرية تشابه نيويورك ولوس انجلوس ، وتسلب القدس روحانيتها وعروبتها ، وتحولها الى مدينة يهودية .

ولقد اثار هذا المشروع عواصف من الانتقادات المحلية والعالمية واشترك فيها كبار مهندسي التنظيم ، ومن بينهم رئيس كلية التخطيط في جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الذي طالب بوقف تنفيذ هذا المشروع وهدم جميع ما بني من عمارات متعددة الطبقات على الهضاب المحيطة بالقدس ووصفها بأنها عمل مخز يجب ازالته فورا .

ومن أبرز ما يتضمنه هذا المشروع، انشاء مركز تجاري رئيسي في وسط المدينة ، في ساحة تبلغ (٢٧٠٠) دونم وفي حدود تقع ما بين مقبرة مأمن الله الاسلامية غربا وما بين منطقة المستشفى البلدي في طريق يافا شمالا ، وبين محطة السكة الحديد جنوبا ، وسور القدس وحي وادي الجوز شرقا .

والمناطق التي يشملها المشروع ، تضم الاحياء العربية التالية :

أ ــ حي باب الساهرة ، ويضم شوارع صلاح الدين وبورت سعيد والرشيد وقسما من شارع الملك حسين ، وكلها سكنية وتجارية وسياحية ومدرسية ومكتظة بالسكان .

ب ــ حي باب العمود ــ خارج السور ــ ويضم طريق نابلس وقسما من شارع الملك حسين ، وهي معا تشكل قسما آخر من

المناطق التجارية والسكنية والمدرسية والدينية ، وكلها مكتظة بالسكان .

جـ ـ حي الشيخ جراح ، ويضم مناطق سكنية ومدرسية وسياحية وتجارية وكلها مكتظة بالسكان .

د ـ اجزاء من أحياء المصرارة وسعد وسعيد ، وهي مناطق سكنية وتجارية وسياحية ومكتظة بالسكان وهذه الاحيـاء ، هي من ضمن المناطق العربية التي تم احتـلالها من قبل اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ ، ويسكنها ويعمل فيها أكثر من ثلاثين الف عربي الآن .

ويضم المشروع أيضا ، أحيـاء عربية أخرى ، سبق للعـدو أن احتلها منذ سنة ١٩٤٨ وما زالت قائمة ، وتضم :

أ ـ أجزاء أخرى من احياء المصرارة وسعد وسعيد ، وهي مناطق سكنية ومدرسية .

ب ـ باب الخليل وطريق يافا ، وهي مناطق تجارية وسكنية ودينية .

جـ ـ ساحة الساعة والمنشية ، وهي مناطق تجارية وسكنية .

د ـ مأمن الله ، وتضم مناطق تجارية وسكنية وسياحية ودينية .

هـ ـ الشماعة ، وتضم مناطق تجارية وسكنية .

و ـ حي جمعية الشبان المسيحية ، ويضم مناطق سكنية وسياحية وتجارية ومدرسية .

ز ـ المستشفى الطلياني وطريق الاحباش ، وتضم مناطق سكنية

وتجارية وصحية .

ح ـ المسكوبية ، وتضم مراكز خدمات عامة ودينية وسكنية .

واكثر من ٩٠٪ من امـلاك هذه الاحياء هي امـلاك عربية الاصل والباقي للطوائف الدينية المسيحية .

هـذه الاحياء العربية ، التي تشكل قلب القدس العمراني الحديث ، مهددة بواسطة المشروع الاسرائيلي التنظيمي الجـديد لما يـلي :

أ ـ للتوقف عن النمو كمرحلة أولى .

ب ـ لتغيير المعالم ، سواء بالهدم الكلي او الجزئي التدريجي كمرحلة ثانيـة .

ج ـ الضغوط المتواصلة على الملاكين والسكان واصحاب المهن والعاملين العرب فيها ، واجلاؤهم عنها كما حصل لاخوانهم في الاحياء العربية التي أخضعت لاعادة التنظيم داخل الاسوار، كمرحلة ثالثة .

د ـ انشاءات اسرائيلية جديدة ويتبعها اسكان يهودي واسع ، كمرحلة رابعـة .

هـ ـ وازالة الحضارة والاسماء العربية عن هذه الاحياء واستبدالها بالحضارة والإسماء اليهودية ، كمرحلة خامسة .

هـذا بعض ما يستهدفه هـذا المخطط الاسرائيلي الجديد لوسط القدس ، وهو جزء من المخطط التهويدي للمدينة المقدسة ،

أرى فيه تهديدا خطيرا لتغيير معالم المدينة حضاريا وسكانيا ، وهو ما يتعارض وقرارات هيئة الامم ومجلس الامن ومنظمة اليونسكو ، وحقوق الانسان وميثاق جنيف لسنة ١٩٤٩ .

حادي وعشرون : **فك ونقل موتورات ومضخات محطات مياه امانة القدس**

وحتى محطات مياه عرب القدس لم تسلم من اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فقد قامت سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي مؤخرا بفك ونقل جميع موتورات ومضخات المياه التابعة لامانة القدس في خمس من محطاتها وربطت عرب القدس بشبكة المياه الخاصة ببلدية الاحتلال .

كل محطة من هذه المحطات كانت تضم ما بين موتور وثلاثة ومثلها من المضخات ، وكانت بمجموعها تضخ قرابة اربعة آلاف متر مكعب من المياه يوميا .

ان فك هذه الموتورات والمضخات ونقلها يشكل اعتداء متعدد الجوانب . فمن ناحية هو اعتداء سلب لممتلكات سلطة محلية مدنية، ويخالف اتفاقيات جنيف ، ومن ناحية أخرى فهو اعتداء يربط عرب القدس بمياه بلدية الاحتلال الاسرائيلي ، ويشكل تغييرا أساسيا للوضع الراهن في القدس ، ويكرس عمليا ضم القدس لسلطات الاحتلال ، الامر الذي يعتبر مناقضا ومخالفا لقرارات الامم المتحدة رقمي ٦٧/٢٢٥٣ و ٦٧/٢٢٥٤ وكذلك مناقضا ومخالفا لقرارات مجلس الامن الدولي ارقام ٦٨/٢٥٢ و ٦٩/٢٦٧ و ٧١/٢٩٨ .

العملية حلقة أخرى من مخططات تهويد القدس ، ولها أبعاد ومضاعفات ترتبط ارتباطا وثيقا بأي حل سلمي منتظر التوصل اليه .

ثاني وعشرون : **اعتداءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي على شركة كهرباء محافظة القدس وعلى حقوق أمانة القدس فيها**

ومن بين الاعتداءات البارزة التي تساعد على تغيير الاوضاع في القدس ، الاعتداء الذي تعرضت له شركة كهرباء القدس مؤخرا ، واستهدف احلال بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية مكان امانة القدس العربية في الشركة ، مساهمة وتمثيلا في مجلس مدراء الشركة بموجب مراسيم تشريعية غير قانونية وتحت الضغط والارهاب .

وتوصلا لذلك ، فقد أصدرت حكومة الاحتلال الاسرائيلي ، خلال السنتين الاخيرتين مرسومين مهدا لهذه الغاية هما :

الاول : مرسوم أصدره وزير العدل الاسرائيلي يعقوب س. شابيرا ، ونشره في مجلة الوقائع الاسرائيلية رقم ٢٦٠٧ الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/٩/١ ، اسمه « مرسوم التنظيمات القانونية والادارية أعضاء في مجلس مدراء لسنة ٥٧٣٠ — ١٩٧٠ » أستند بموجبه الى المادة (١١) من قانون اسرائيلي اسمه « قانون التنظيمات القانونية والادارية (نص موحد) لسنة ٥٧٣٠ — ١٩٧١ » ، وأمر استنادا الى الصلاحيات المخولة له بموجب ذلك القانون بضم عضوين يمثلان بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية ، الى مجلس مدراء شركة كهرباء محافظة القدس بدل الممثلين عن مجلس أمانة القدس في نفس المجلس .

والثاني : « وثيقة نقل أسهم » ، نقلت بموجبها حكومة اسرائيل ــ (٦١٨٦) سهما التي تملكها أمانة القدس العربية في شركة كهرباء محافظة القدس ، نقلتها الى بلدية القدس المحتلة الإسرائيلية بموجب اتفاق وقعه في اليوم الخامس عشر من أيلول ١٩٧١ نيابة عن حكومة الاحتلال الاسرائيلية كل من محاسبها العام ومساعده ، ووقعها نيابة عن بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية رئيس بلديتها ومدير ماليتها .

أن قانون التنظيمات القانونية والادارية الذي استند عليه وزير العدل لحكومة الاحتلال العسكري الاسرائيلي في اصدار المرسوم الاول ، هو نفس القانون الذي عارضت في اصداره الحكومة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٦٩ وقدمت شكوى بخصوصه لمجلس الامن الدولي ، بحجة أنه يهدف الى تغيير الاوضاع في المدينة المقدسة ، وقد أخذ مجلس الامن الدولي آنذاك بوجهة نظر الحكومة الاردنية الهاشمية وأصدر قراره رقم ٦٩/٢٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ الذي جاء في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ منه ما يلي :

الفقرة ٣ ــ يوبخ مجلس الامن بأقوى تعبير جميع الاجراءات التي تم اتخاذها لتغيير وضع مدينة القدس .

الفقرة ٤ ــ يؤكد مجلس الامن أن جميع الاجراءات التشريعية والادارية وكذلك جميع أعمال اسرائيل الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات في المدينة ، هي لاغية قانونيا ، ولا يمكن لها أن تغير ذلك الوضع .

الفقرة ٥ ــ يطالب اسرائيل مرة اخرى ، بالحاح لكي تلغي فورا جميع الاجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها تغيير مدينة القدس ، وأن تكف عن جميـــع الاجراءات التي قد تؤدي الى مثل هذا التغيير .

ان المرسوم موضوع البحث ، استند الى القانون الذي اعتبره مجلس الامن الدولي في قراره المشـــار اليه آنفا ، باطلا ولاغيا ، وأن ما بني على باطل فهو باطل ، ولذلك فان موضوع استبدال مدراء مجلس الشركة هو اجراء باطل .

امـــا عملية نقل الاسهم ، التي جرت بموجب « وثيقة نقـــل الاسهم » المشار اليها آنفا فهي الاخرى عملية باطـــلة قانونا ، ذلك انه لا يحق لحكومة الاحتلال التصرف بأملاك امانة القدس العربية ، فأمانة القدس هي كغيرها من بـــلديات المدن المحتلة ، ولم تعترف هيئـــة الامم ولا مجلس الامن بحلها ، فقرارات هيئـــة الامم رقم ٦٧/٢٢٥٣ المـــؤرخ في ١٩٦٧/٧/٤ ورقـــم ٦٧/٢٢٥٤ المـــؤرخ ١٩٦٧/٧/١٤ لم تعترف بعملية ضم القدس ، ولم تعترف بالاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة وطالبتها بالغائها جميعها ، كما طالبتها بالعدول فورا عن اتخاذ اي عمل من شأنه تغيير وضع القدس . وجاءت قرارات مجلس الامن الدولي التي تلت قرارات هيئة الامم ، ذات الارقام ٦٨/٢٥٢ في ١٩٦٨/٥/٢١ ، و ٦٩/٢٦٧ في ١٩٦٩/٧/٣ ، و ٧١/٢٩٨ في ١٩٧١/٩/٢٥ جـــاءت كل هـــذه

القرارات تؤيد عدم اعتراف مجلس الامن بعملية ضم القدس وعدم الاعتراف بالاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل واعتبرتها باطلة ولاغية ، ومن بين هذه الاجراءات حل مجلس أمانة القدس ، وهو في نظرها يعتبر قائما ، ولا حق لحكومة الاحتلال التصرف بأمواله التي من جملتها أسهمه في شركة الكهرباء . ومن هنا فان عملية نقل الاسهم هي عملية غير قانونية وباطلة ولا حق لسلطات الاحتلال باجرائها .

. أن أمانة القدس كانت ولا تزال ترى في هذه الاعتداءات أبعادا سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية خطيرة ، أبرزها :

أ — أنها تعزز بالقوة وبالباطل عملية ضم القدس .

ب — وتعزز بالقوة وبالباطل أيضا عمليتى حل مجلس أمانة القدس ودمج أمانة القدس في بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية .

جـ — القلق من امكانية تدخل بلدية القدس المحتلة الاسرائيلية فيما بعد في شؤون مدن محافظة القدس وقراها واقتصادها ، والعمل على ضمها جميعا لمشروعها الذي تخطط له تحت اسم « القدس الكبرى » .

ثالث وعشرون : **مشروع القدس الكبرى**

وهذا مشروع مؤامرة قديمة جديدة ، يسمى « قانون القدس » وضعه أصلا النائب الاسرائيلي شمويل نامير وقدمه لمجلس برلمانهم بتاريخ ١٩٧١/٢/١٢ ، ولاسباب خاصة تأجل النظر فيه ، وقد فوجئنا في مطلع شهر كانون الاول ١٩٧٤ باعلان سلطات الاحتلال

الاسرائيلي عن طرحه مجددا للبحث والسير قدما في تطبيقه .

والمشروع يقترح توسيع حدود القدس بحيث تضم بالاضافة للقدس ثلاث مدن و ٢٧ قرية عربية مجاورة ، هي مدن بيت لحم وبيت جالا ، وبيت ساحور ، وقرى بتير ، الخضر ، بيت صفافا ، شرفات ، صور باهر ، أم طوبا ، والسواحرة ، **جنوبا** . وابو ديس ، العيزرية ، الطور ، العيساوية ، عناتا ، **شرقا** . وشعفاط ، حزما ، بيت حنينا ، الرام ، قلنديا ، بير نبالا ، الجيب ، النبي صموئيل ، **شمالا** . وبيت اكسا ، بيت سوريك ، بيت عنان ، رافات ، الجديرة، قطنة ، والقبيبة ، **غربا** .

وسيخضع هذا المشروع ، ما ينوف على مائة الف عربي آخرين لحكم سلطات اسرائيل المباشر ، سياسيا وقانونيا ، وسيعمل بكل وسائل الضغط والارهاب على دمجهم اقتصاديا في بوتقة اسرائيل ، وسيطبق عليهم بالقوة برامج تعليم اسرائيل ، تماما كما يجري في القدس وفي الاربع قرى التي ضمت سابقا ، وتماما كما يجري في المناطق العربية التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨ .

وستكون هذه العملية ، اذا لم توقف جلقة جديدة في مخطط التوسع الصهيوني لابتلاع المناطق المحتلة واحدة بعد الاخرى .

هذه بعض مما كشفته سلطات الاحتلال الاسرائيلي من مؤامرات وما نفذته من اعتداءات ضد القدس وضد أهلها العرب وضد حضارتها وضد مقدساتها ، وهي ما زالت تعلن وتكشف في كل يوم

عن المزيد من المخططات التهويدية وتتبعها بالعمـــل السريع ، متحدية بذلك القمتين العربيـــة والاسلامية والمواثيق والمقررات الدولية والانسانيـــة .

روحي الخطيب

أمين القدس

